

الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للرأة في المجتمع اليمني

د. سلطان ناجي *

سيحاول هذا البحث مناقشة ثلاث قضايا أساسية هي:-

أولاً: وضع المرأة في اليمن الطبيعية منذ القديم وحتى قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م في عدن وذلك من خلال النصوص التي حصلت عليها من مصادر يمنية مختلفة، وسيتبين لنا بأن أوضاع المرأة اليمنية في كثير من الأحيان تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية للمنطقة. فأوضاعها في المدن تهامة تختلف عن أوضاع أختها في الهضاب والمرتفعات، كما أن أوضاعها في المدن تختلف عن أوضاعها في البوادي والأودية، وقس على ذلك الاختلافات الناتجة عن المحيطات الطبقة أو المذهبية والطائفية والسياسية التي كانت سائدة في المجتمع اليمني الى وقت قريب.

وثانياً: وضع المرأة في اليمن بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن وتأسيس «الجمهورية العربية اليمنية» وكذلك بعد قيام ثورة أكتوبر في جنوب اليمن ١٩٦٣م واستقلال هذا الجزء عن الاستعمار البريطاني ثم تأسيس «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» وبالذات بعد صدور الدستور عام ١٩٧٠م الذي ضمنت بالذات مادته رقم (٣٦) الحقوق المتساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوفير بشكل تقديم الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة

وثالثاً: النتائج العملية المترتبة عن هذه التشريعات والتجربة الجديدة في هذا الجزء من جنوب الجزيرة العربية بهدف أن يأتي هذا البحث مكملًا أو موضوعًا للمقارنة مع الأبحاث الأخرى التي تبحث في وضعية المرأة في المجتمع العربي.

٨

على العموم لعبت المرأة اليمنية دورًا بارزًا في التاريخ اليمني، فقد برز الكثير منهن على المسرح السياسي قبل الاسلام وبعده، كما ظهرت أخريات في عالم الفكر والثقافة وكانت لهن إسهامات المبدعة في هذا المجال. ويكفي القول بأن منهن من كانت أعظم ملكة عربية قبل الاسلام وبعده كبلقيس وأروى. فملكة سبا المذكورة في القرآن الكريم وكذلك في العهد القديم من الكتاب المقدس، ورغم أن

● عضو مجلس الشعب الأعلى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

القصة في كلا الكتابين مختصرة، إلا أنها تشير إلى مكانة تلك الملكة الرفيعة وإلى عظمة ملكها وبسط سلطانها وممارستها الشورى مع قومها. ومعظم الملكات المسلمات اللواتي جئن بالذات بعد القرن الرابع الهجري عند بداية نشوء الدويلات اليمنية المستقلة عن دار الخلافة قد أصبح يطلق عليهن «حفيدات بلقيس».

وهذه هي أسماء بعض مشاهير النساء اليمنيات خلال الفترة ما بين القرنين الرابع والثالث عشر الهجريين. فمثلاً عند بداية تدهور سلطة الدولة الزيادية في أواخر القرن الرابع نجد أن هند بنت أبي الجيش بن زياد تصبح هي الكافلة لابن أخيها الأمير القاصر وصاحبة الكلمة الأولى والسلطة الحقيقية للدولة خلال أربعين سنة كاملة. وبدفنها حية من قبل أحد عبيدها الأحباش انتهت الدولة الزيادية في اليمن وقامت على أنقاضها الدولة الحبشية النجاشية. وحتى الدولة الحبشية هذه عرفت أيضاً بعض النساء الشهيرات (كالحرّة أم فانك) التي كانت في زمانها الملكة الفعلية وكان وزراءها إذا حضروا بين يديها يصعرون خدودهم بالأرض إكراماً لها.

أما الدولة الصليحية (٤٣٩ – ٥٢٣هـ) وكانت أشهر الدول الفاطمية في اليمن، فالحقيقة أن تاريخها هو تاريخ المراتين العظيمتين فيها وهما (أسماء بنت شهاب)، زوجة مؤسس تلك الدولة الداعي على الصليحي والمشاركة له في الحكم و(أروى بنت أحمد) زوجة ابنهما المكرم والتي حكمت اليمن أكثر من خمسين عاماً. وقد بلغ علو شأن السيدة (أسماء) ومكانتها في دولة زوجها أنه كان يخطب لها على المنابر، فيخطب أولاً للمستنصر، الخليفة الفاطمي في مصر، ثم لعلي الصليحي ثم لزوجته أسماء فيقال: اللهم وأدم أيام الحرّة الكاملة السديدة كافلة المؤمنين. وكانت إذا حضرت مجلساً لا تستر وجهها عن الحاضرين، وفيها قال أحد شعراء زمانها.

رسمت في السماح سنة جود لم تدع من معالم البخل رسماً
قلت ان عظموا لبلقيس عرشاً دست أسماء من نرى النجم أسمى

وأما أروى بنت أحمد (٤٤٠ – ٥٣٢هـ) فقد وصفها المؤرخون بأنها «أعظم ملكات العرب في الإسلام» وقال آخرون بأنه كان يقال لها بلقيس الصغرى لرجاحة عقلها وحسن تدبيرها. ومن أوصاف المؤرخ اليمني عمارة لها بأنها كانت «قارئة، تحفظ الأخبار والأشعار والتواريخ» وقد شاركت الملكة الحرّة أروى زوجها في أمور الدولة ولما استروح إلى السماع والشراب فوض الأمر لها. ويقول عمارة بأنها «استعفته في نفسها وقالت له أن امرأة تراءى للفراش لا تصلح لتدبير فدعني وما أنا بصدده فلم يفعل». وبعد موت زوجها وصراعها مع الأمراء الصليحيين المنافسين،

عينها الخليفة المستنصر ملكة بدون منازع على اليمن ومارست السلطة الكاملة على كل من شئون الدولة والدعوة الفاطمية حوالي خمسين عاما. وقد رفعها الخليفة المستنصر الى مقام الحجج في سلسلة الدعوة الفاطمية وهي مرتبة فوق الدعاة، فقام من يعترض على رفع أنثى الى مرتبة الحجة، وناهض هؤلاء أنصاراً لها قاموا يدافعون عن كرامة الاناث، وان لهن فضلا لا ينكر اذا تميزن بالصفات الحميدة المرغوبة (١). ومن أعمال هذه الملكة العظيمة بناء الطرقات، واهتمامها بالزراعة، وتحصين نسل الأبقار، ونقل العاصمة من صنعاء الى ذى جيلة، حيث كان هناك الاهتمام بالعمل والانتاج والزراعة، بدلا من الحرب ولبع السيوف. كما أن أوقافها الزراعية على العلم والمدارس لا تزال تعرف الى الآن.

وكما أفرز المناخ السياسي والاجتماعي في العهد الصليحي الفرصة لظهور النساء البارزات في الحياة العامة فقد أوجد المناخ السياسي أيضا في عهد الدولة الرسولية (٦٢٧ - ٨٥٨هـ) والتي تعتبر أشهر الدول اليمنية في العصور الوسطى الفرصة لقيام امرأتين شهيرتين في حياة تلك الدولة. فبعد قتل مؤسس تلك الدولة من قبل مماليكه وادخال الملكة في صراع مرير من أجل السلطة تصدت للموقف ابنة السلطان المقتول المعروفة بكنيتها (دار الشمس) وقامت تجمع الرجال وتحصن العاصمة حتى تم الانتصار لها ونصبت أخاها الصغير سلطانا. وقد قدر لهذا السلطان وهو الملك المظفر أن يكون من أعظم ملوك بني رسول وملك ٤٧ سنة، وكان لأخته مقام كبير في دولته، كما كان لها مشاركة في الحكم والتدبير ولما ماتت في نهاية القرن السابع الهجري قال امام الزيدية في اليمن وقتذاك «ماتت بلقيس الصغرى».

والمرأة الرسولية الأخرى هي ام الملك المجاهد الذي تولى الحكم وعمره اربع عشرة سنة، وكان التدبير في ملكه لأمه المعروفة كناية (بجهة صلاح) وعندما قبض أمير الركب المصرى على المجاهد أثناء حجه عام ٧٥١هـ وأخذه أسيرا الى مصر، سارت هذه الأميرة مع رجالها وجنودها الى مكة واسترجعت كثيرا من أموال ابنها المنهوبة، ثم عادت الى اليمن والقت القبض على ابني ابنها خشية أن يخطر لأحدهما القيام على أبيه الغائب والاستيلاء على الملك. وبقيت تتسوس البلاد وتسير الجند لتقاتل الخارجيين وتنشر الأمن في البلاد حتى عاد السلطان المجاهد الى اليمن. و يقول الخزرجي مؤرخ الدولة الرسولية بأن حكمها كان فترة عدل واحسان وخصب وأمان وان لها أثارا حسنة في الدين، وكانت تحب العلماء والصلحاء وتكرمهم وتجلهم وتعظمهم. وكانت تزور بيوت الناس تتفقدهم بالعطايا الوافرة.

واذا استعرضنا بعض أسماء النساء اليمنيات الشهيرات في مجال العلم والثقافة فسنجد أيضا أسماء لامعة تنافس الرجال في هذا المضمار. فهذه صفية بنت المرتضى (ت ٧٧١هـ) تصدرت للتدريس والفتوى في الأمور العلمية ولها كتابات جيدة

منها رسالة (الوجيز علي صاحب التجويز) ودهما بنت يحيى (ب ٧٢٧هـ) لها مؤلفات كثيرة منها كتاب (الانوار في شرح كتاب الازهار) و (شرح منطوقة الكوفي في المواريث) و (كتاب شرح ابن الحجاج في الاصول) و (كتاب الجواهرى في علم الكلام) أما فاطمة بنت أحمد بن يحيى (ت ٨٤٠هـ) فقد شهدوا لها بأنها كانت ترجع الى نفسها في استنباط الأحكام الفقهية. وقد أشار لها والدها بقوله:

نساؤنا فاقت أنمتنا في الفضل والتدريس والأخلاق (٢)

وكما اشتهرت هؤلاء النسوة في شمال اليمن فقد اشتهرت مثيلات لهن في شرق اليمن أو حضرموت في القرن التاسع الهجرى أيضا. فممن اشتهرن بالصلاح والتقوى والمعرفة أمثال العارفة بالله (سلطانة بنت علي الزبيدى) و (السيدة وزيرة بنت الشيخ عبد الرحيم بن سعيد باوزير). (٣) أما في مجال الحكم والسياسة فكانت هناك (بنت معاشر) والدة السلطان المهرى (ابو دجانة) الذى قام في أواخر القرن التاسع الهجرى بغزو عدن في حملة بحرية. الا أن حملته باءت بالفشل ووقع أسيرا بأيدي الطاهريين. وقد بقى ابو دجانة مقيدا بمدينة عدن الى أن وصلت والدته (بنت معاشر) وكانت «امراة كاملة ذات حزم وعزم» وهي التي ضببطت الشحر في غيبته. وقد سعت عند السلطان الطاهرى في فكاهه أن تسلم للطاهريين الشحر مقابل ذلك. وبعد تسليم الشحر انتقلت الى مينائها الآخر (حيريج). كما أن جزيرة سقطرى كانت تحكمها امرأة في بداية القرن السادس عشر عندما مازارها فاسكودا جاما.

ويمكننا أن ننهي هذه الحالة المستقرة من التاريخ اليمني حول الوضع العام للمرأة اليمنية بنموذجين متأخرين من النساء الشاعرات احداهن في الشعر الفصيح والآخرى في الشعر الشعبي وبالذات شعر الاحكام منه. فمن شعر زينب بنت محمد الشهاري (ت ١١١٤هـ) هذه الأبيات عن مدينتها شهارة:

يامن يفضل صنعا غير محتشم

على شهارة ذاك الفضل عن كمل

شهارة الرأس لاشيء يماثلها

في الارتفاع وصنعا الرجل في السفلى

اليس صنعاء تحت الظهر مع ضلع

اما شهارة فوق النحر والمقل

ومن شعرها التي تستعطف به زوجها قولها:

ان الكرام اذا ما استعطفوا عطفوا

والحر يفضي ويهفو وهو معترف

والصفح خير وفي الأغضاء مكرمة
وفي الوفاء لأخلاق الفتى شرف
والعفو بعد اقتدار فعله كرم
والهجر بعد اعتراف فعله سرف
عاقب بما شئت غير الهجر أرضى به
فالهجر منك لا خوان الهوى تلف (٤)

أما الشاعرة الأخرى فهي غزالة المقدشية من شعراء الاحكام و يرجح أنها من مواليد النصف الأول من القرن التاسع عشر في المنطقة الوسطى من اليمن «وكانت شاعرة تنتمي الى أسرة ريفية متوسطة الحال و يبدو وأن أمها كانت تنحدر من فئة متواضعة اجتماعيا تدعى في عرف التقاليد اليمنية بأهل الخمس وتقع في نهاية التركيب الطبقي أو الفئوي لليمنيين. وتضم هذه الطبقة أو الفئة بالأصح الحلاقين والجزارين والدواشين، وقد شنت غزالة المقدشية حربا شعواء ضد الوان التفرقة عندما قالت:

قالوا غزال وامها سرعة بنات الخمس
مابه خمس ياعباد الله مابه سدس
من قد ترفع لواراسه وعد البقش
وقال لابس كم يحبس؟ ومايحتبس
سواء سواء ياعبدالله متنساوية
ماحد ولد حر والثاني ولد جارية
عيال تسعة وقالوا بعضنا بيت ناس
وبعضنا بيت ثاني عينه ثانية

٢

هناك من الدلائل بأن المرأة في بعض المناطق اليمنية كانت تتمتع بحريات خاصة عبر تاريخها الطويل ففي مؤتمر الاستشراق الذي عقد في باريس في أواخر أغسطس ١٩٧٣م ظهرت بعض الآراء الجديدة حول العلاقات الاجتماعية في اليمن قبل الاسلام. ومن ضمن النذين حضروا هذا المؤتمر - كما يقول ذلك مكسيم رودنسون لرئيس تحرير مجلة الحكمة اليمنية - المؤرخ الألماني الغربي أوستن. فقد جاء بوجهة نظر جديدة تقول أن تعدد الأزواج في اليمن ظل قائما في ظل الحضارات اليمنية. وقد سأل رئيس تحرير الحكمة المستشرق مكسيم رودنسون هل يقصد تعدد الزوجات؟ فأجاب رودنسون لا، يقصد أن من حق المرأة أن تتزوج في وقت واحد أكثر من رجل (٥).

كما وأن الكاتبة البريطانية نو كس ماور تخبرنا بأن سلطان لحج السابق علي عبد الكريم كان قد أخبرها في أواخر الخمسينات وهما يسيران معا خارج العاصمة اللحجية عندما قابلا بعض النساء الراعيات في طريقهما وهن يحملن العصي، لقد أخبرها السلطان بأن تلك النسوة يضربن أزواجهن أيضا بنفس تلك العصي (٦).

وبين قبائل القرا وبعض قبائل ظفار فإن المرأة تتمتع بقسط وافر من الحرية فالرجل «يستطيع أن يطلق امرأته بعد أن يعطيها هدية مغادرة كذلك فيمكن للمرأة أن تطلق زوجها على أن تعيد له هدية الزواج.. وفي حالة الزواج بثانية على الزوج أن يهدى من خاطر زوجته الأولى باعطائها هدية موازية لهدية الزوجة الجديدة.. ونتيجة لمثل هذه الحرية التي تتمتع بها المرأة فإن العلاقات غير الشرعية تكاد تكون مجهولة. وفي حالة حدوث مثل ذلك فإن البنت تطرد فقط من قبيلتها ولكنها لا تقتل من قبل أقاربها كما هي العادة في داخلية عمان» (٧)

ومثل هذه العادة في اعطاء المرأة حرية الطلاق موجودة أيضا في بادية المهرة، أما في الساحل فإن الحرية أو تكريم المرأة تأخذ شكل تدليعها الى حد كبير بحيث أن الزوج هو نفسه الذي يقوم بخدمتها. ولذا فهناك مثل يقول بأن اسعد اثنين هما زوجة المهري وبقرة البانين.

وبالنسبة لجزيرة سقطرى يقول مساعد المستشار البريطاني المستر براون في تقرير رسمي له حول الجزيرة بأن (كثيرا من نساء البادية ينزلن الى السهل ويصبحن محضيات للرجال هناك بمهر يتراوح بين ٥ - ١٥ ريالاً. ثم يوفر لهن الحد الأدنى من الملابس والأكل لتقديم مثل هذه الخدمات. ولا تعتبر هذه الاتصالات كنوع من الزواج، فالمرأة تستطيع أن تترك الرجل متى أرادت، كما أنه لا يلجأ الى أى نوع من الطلاق عندما يقرر الزوج انهاء الارتباط و يعتبر هذا النظام عادة متبعة ولا توصم المرأة المعنية بأى عار من جرائه. ان التزاوج الفعلي يكاد يكون معدوما وهكذا هي طريقة حياتهم. أما ماسيكون مصير الاولاد، أن وجدوا، نتيجة هذه العملية فلم أستطع أن أكتشف ذلك) (٨)

وقد يبدو غريبا أن يوجد الأبناء غير الشرعيين في المجتمع القبلي في الجنوب اليمني. ففي بعض أجزاء المجتمعات القبلية، كان التوريث، أو مسألة تزويد الضيف بامرأة معمولا به. ولا شك أن السلوك الجنسي كان هناك جاهليا أكثر منه اسلاميا. فمثلا كانت الاجراءات المتبعة وسط القبائل الواقعة شرق شقرة بالنسبة للفتاة غير المتزوجة التي تصبح حاملا مثيرة للغاية. فأولا تسأل عن من هو الرجل الذي ذهب معها وعندما يعرف اسمه يطلب منه أن يتزوج بها فاذا (يعجز بالحرمة) على الرغم

من أنه حبّلها فما عليه اذن الا ان (يكسرها) بمعنى أن يعطيها (كسيرة) وهي عبارة عن عدد معلوم من (الجلبة) أو الأغنام. ولا يسمى الولد بأمه وانما يعرف مثلاً (بصالح الزنو) ولا يفقد الطفل اعتباره ولربما يكون الولد (المدلل) عند جده أكثر من أحفاده الشرعيين. و ينتسب الطفل الى قبيلة أمه، وفي حالة الحرب مع قبيلة أبيه. يحارب ضده حتى لو أدى ذلك الى قتل أبيه. وهناك فرع من قبيلة (الجعدانة) معروفون ب (أهل الزنو) وفي حالة زواج العشيق بالفتاة يبقى الطفل أولاً مع أمه، الا أنه في فترة لاحقة تأخذه عائلة الفتاة، فاذا تزوجت الفتاة يبقى (الزنو) مع جده لأمه. و يسمى الطفل (ابن السلقة) أى (الفراس) أو (ابن الحرمة).

وفي الحالة العادية عندما يأتي الطفل خارج نطاق الزوجية، و يتوفى أبوه فيما بعد، ينشأ الطفل من قبل أمه و يسمى باسمها كما حدث مثلاً لأسلاف (هل مريم) من قبيلة النخعي في منطقة الفضلي (المحافظة الثالثة) حالياً، وهذا يمكن أن يفسر وجود أسماء النساء في سلسلة الانساب مما يدل على بقايا نظام المرحلة الامومية السابقة، ان مثل هذه النظريات، اذ ما أخذت في اطارها العربي، دائماً ما تترأى لي مستعبدة للغاية (٩)

ومن العادات الهامة المتبعة هو أنه من أجل المحافظة على (شرف) العائلتين المرتبطتين بالزواج فان الرجل اذا ما تزوج بفتاة حامل من غير علمه فسيبقيها معه مدة عام ثم يطلقها وذلك حتى لا يجلب العار لأبيها. أما اذا أعجبت الفتاة فلربما يبقيها هي وطفلها.

أما أولئك الناس الذين يعيشون في بيوت في أبين فهم لا يتبعون عادة القبائل الموجودة في شرق شقرة، ولكنهم يعطون الفتاة الحامل دواء مجهضاً و يبقون الموضوع مكتوماً. ثم يحاولون تزويجها بالشخص المعني أو شخص آخر قبل أن يتكشف أمر حملها. ويظهر ان الناس الموجودين في غرب شقرة، وكذلك العوائل، يتبعون نفس هذه الاجراءات. أما قبائل ربيع الكازمي فيعملون مثل ماتعمل قبائل الفضلي. ان وجود مثل هذه الاعراف وسط هذه القبائل، التي هي بعيدة عن التأثيرات الخارجية والتي تعتبر الطفل يتبع فراش أبيه، تجعل الانسان يفترض بنوع من الثقة بأنها عادة جاهلية. (١٠)

وعلى أية حال فان التسامح في قضية الاولاد غير الشرعيين في هذه المناطق وعدم تعريض الفتاة الى العقاب الصارم، يعكس نفسه من خلال الزيارة السنوية التي كانت تقام في (الكثيب الابيض) في منطقة أبين حيث كان يوجد الى عهد قريب ما يسمى (بحجر الزنوان) أو حجر البراءة. فكل من كان يستطيع أن يحوي تحت ذلك الحجر الذي كام موضوعاً فوق أحجار أخرى -و يخرج من الجانب الآخر، كان يعتبر

ولدا شرعيا، أما من لم يستطع ذلك فيعتبر أنه قد جاء من خارج نطاق الزوجية. إلا أن الموضوع برمته كان في الأساس يؤخذ من باب الممازحة. فإذا حدث أن توقف الشخص عن الحبو تحت الحجر - مما يدل على أنه ولد غير شرعي - يطلق شخص آخر بندقيته لكي يمكنه الخروج من الجانب الآخر من الحجر ولا شك أن صوت البندقية المفاجيء يساعد الجسم على التحرك والخروج من ورطته. (١١)

ومن مظاهر حرية المرأة في بعض المناطق اليمنية قبول المجتمع أن تشارك الرجل في الرقص والاختلاط فيوشك السفور أن يكون عاما في القرى وفي البادية. ففي عسير مثلاً يقول أحد الرحالة الذين زاروا المنطقة بأن من (الأمور الجديدة بانعام النظر في أهل هذه البلاد سفور نساءها واختلاطهن بالرجال، ولا فرق بين أن يكون الرجال من الأقارب أبناء البلاد أو الغرباء والأجانب. وتشترك النساء في أحاديث الرجال في مجالسهم، مهما كان نوعها سواء كن إباكارا أم ثيبات) (١٢) ثم يضيف هذه الرحالة قائلاً: (عجبت بادىء الأمر من هذا الاختلاط ومن رفع الكلفة بين الجنسين، ولكنني أدركت أن نساء هذه البلاد قد اعتدن عدم الاحتراز من مخالطة الغرباء بفضل الزمن والعادات المتوارثة ولا يرين في ذلك بأساً. (١٣)

وقد لاحظت أيضاً طيبة نساء المانية زرات كلا من شمال اليمن وجنوبه في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات بأن المرأة مثلاً في حضرموت (تتمتع باحترام يفوق ماتتمتع به شقيقتها في اليمن المتوكلية. وقد تبينت هذه الحقيقة فور وصولي، إذ عرفت أن النساء لا يعشن في طبقات تقع دون الطبقات من المنازل التي يعيش فيها الرجال، بل في طبقات أعلى منها، وكان في وسعي أن أتحدث إلى الرجل عن زوجته أو بناته، وأن أنكر حتى أسماءهن، ولم يكن هنا مجهولات كل الجهل في الحياة العامة، وكان الرجال يسمحون لنسائهم بأن يلعبن دوراً أكثر في حياتهم مما أدى إلى أن أفكار المرأة هنا كانت أكثر اتساعاً وأن آفاقهن أوسع شمولاً (١٤).

كما لاحظت أيضاً العظم في الثلاثينات أن النساء في تهامة كن يتمتعن بحرية شبيهة بحرية الرجل في اللبس (فبعض الرجال كانوا عارين من الثياب خلا منزر في وسطهم.. وبعضهن كن كالرجال عاريات إلا من منزر بسيط وبعضهن لابسات أكماماً قصيرة.. وبعضهن وضعن على رؤسهن قبعة مصنوعة من قش القمح والشعير لترد شمس تهامة المحرقة، وهي من صنعهن. وقد علمتهن الحاجة التي هي أم الاختراع أن لا يتقين بعادة أو قانون بل يلبسن ما يوافق محيطهن واحتياجهن. ثم يضيف العظم قائلاً (ومن الطف ماسمعت عن نساء اليمن في جهة نجران أنهن يرقصن مع الرجال أزواجاً على نغمات الرباب وضرب الدقوف. وقد ألفن هذه العادة من أجيال عديدة وتشارك بعض نساء اليمن رجالهن في شرب القشر وتخزين القات) (١٥)

وتمارس حرية الرقص سووية أيضا في مناطق أخرى من اليمن. ففي يافع، خاصة أثناء مواسم الأعياد والزواج والزيارات العامة، يرقص الرجال والنساء معا ويتبارى الشعراء بأشعارهم المرتجلة لتردها النساء داخل الحلبة بأصواتهن المنغمة الجماعية. وكذلك في جزيرة سقطرى فإن كثيرا من الليالي تصرف في الرقص بين الرجال والنساء وقد شاهدت ذلك بنفسها إحدى زوجات القضاة الانجليز في مستعمرة عدن التي زارت منطقة لحج في أواخر الخمسينات. وكانت تلك الرقصات المختلطة أثناء الاحتفال السنوي لعمال ملحج القطن هناك. (عندما وصلنا الى

الملحج وجدنا أن المحتشد قد قسموا أنفسهم الى حوالي ست مجموعات، وكل مجموعة كانت تحيط برقصة مختلفة. وفي وسط مجموعة من الناس قرية منا كان رجل وامرأة يرقصان سووية. وهذا شيء لا يمكن رؤيته في المستعمرة حيث نظام الحجاب يطبق بصرامة. أن النساء والرجال هنا يعملون جنبا الى جنب في المزارع ولا تحتجب الان نساء الطبقات العليا. (١٦)

الا أنه يجب الا يغرب عن البال بأن هذه الحريات التي قد تسمح بها بعض المناطق للمرأة فإن عوائق كثيرة أخرى بالمقابل، قد قيدت حريات المرأة نتيجة لأسباب كثيرة منها المغالاة في الحجاب خاصة في المدن وبين نساء المجتمعات الطبقيّة الحادة كالعلويين في حضرموت والسادة عموما في اليمن. وهناك الكثير من الأشعار والأمثال التي كانت تعبر عن النظرة الفوقية للمجتمع تجاه المرأة وهذه هي بعض أبيات أحد شعراء الاحكام في حضرموت:

يقول أبو عامر:

ولا تأمن من النسوان راس

لا تأمن العذراء ولا الفارق ولا حتى النفاس

يقول أبو عامر:

ومرثاتي لمن نسله بنات

يدعي لهن بالموت لو حتى عرائس مسندات. (١٧)

فظاهرة الحجاب مازالت تنتشر في اليمن وخاصة في المدن. والى عهد قريب مثلا في المدن الشمالية كان لايسمح أن تخرج البنت من البيت الا في صحبة أمها وذلك لزيرة الأقارب فقط أو شراء بعض الحاجيات. (١٨)

وكثير من النساء يشبن داخل الجدران ويحجن ليس عن أزواجهن فقط وانما أيضا في بعض الحالات عن غيرهن من البنات. وبالطبع فإن درجة الحجاب

تختلف كثيرا باختلاف المناطق والتركيبات الاجتماعية. ففي كثير من القبائل فإن المرأة تتحرك بحرية تامة وتمشي وهي سافرة وتتكلم مع الرجل. وهذا لا ينطبق على نساء البدو فقط وإنما أيضا على نساء الطبقات الفقيرة في المجتمعات الزراعية، أما الحجاب الصارم فيطبق بوجه خاص وسط العائلات الموسرة. وفي بعض الحالات قد لا يسمح للرجل أن يظهر على زوجة أخيه على الرغم من أنهما قد يكونان تربيا معا كأطفال. فحالما تحجب الفتاة فلا يظهر عليها إلا أقرب أقرانها من النساء والبنات، كما لا يسمح لها بمخالطة قريناتها من البنات غير المتزوجات وذلك خوفا من أن يكشفن عن عيوبها وبذلك يعرضن فرص زواجهن للخطر. وفي مخيمية عدن الغربية قد يزوجون الفتاة وعمرها لا يزال بين ٩/١٠ سنوات وذلك دأرا لأن تتعرض فرصة زواجهن للتقلبات. (١٩)

(وفي أوساط الطبقات العليا المرفهة في تريم في حضرموت، عندما تدخل العذراء في السن) حسب تعبيرهم، تصبح محجوبة). ولا يسمح لها لعدة سنوات أن تخرج من المنزل، وتبقى في الطابق العلوي منه معظم وقتها متجنبية معايشرة النساء المتزوجات. وهذه العادات تنطبق أيضا على الساحل. ومن ناحية أخرى فإن نساء الطبقات الدنيا في تريم يمشين سافرات، ولكن لا أستطيع أن أقول أين يكمن الخط الفاصل، إلا أنه يجب أن نتذكر بأن الحجاب هو علامة مرتبة اجتماعية ولا يكون مضايقا للكثير من النساء العربيات كما قد تتخيل ذلك النساء الغربيات). (٢٠)

ونتيجة لحياة النساء بين الجدران وحجبهن عن الأنظار، فإن الكثير من الرجال كانوا يتحرجون عن نطق أسماء زوجاتهم أمام الآخرين. وهذه دكتورة نساء أجنبية تصف تجاربها في هذا المجال فتقول: (من النادر أن بعث لي أحدهم بخادمة لاستدعائي، إذ كان يجيئني دائما الزوج نفسه إلى رؤيته (بيته) أو يوفد إلي أحد خدمه من الرجال. ولو كنت قد تحدثت إليه عن (زوجته) بدلا عن (بيته) لكان هذا الحديث خطيئة اجتماعية كبرى. وفي حالة وجود أكثر من زوجتين له يرد علي قائلا: (بيتي القديم) أو (بيتي البدين) أو (بيتي الصغير) وإذا كان لابد من إعطاء اسم معين فإن الاسم الأول لقريب المرأة الذكر هو الذي يعطي دائما. وحتى النساء أنفسهن ولا سيما في عائلات السادة، يلقبن بعضهن بعضا باسم الرجال كقولهن (السيد أحمد) و (السيد محمد). (٢١)

وعندما ترسل الأمهات في القرى الرسائل إلى أبنائهن المهاجرين في المدن اليمنية أو في الخارج فإنهن يتحرجن عن ذكر أسمائهن وإنما عادة تمهر الام باسم والدها قائلة المخلص / أبوك فلان بن فلان.

كما فرض الحجاب والحياة المنعزلة على النساء قبول الطاعة العمياء من

أزواجهن أو أقاربهن وقد نقلت إلينا زوجة المستشار البريطاني تساؤل إحدى نساء حضرموت حول طاعة الأوربيات لأزواجهن (هل تطيعين زوجك أو هو الذى يطيعك؟) وقبل أن أتمكن من الإجابة عليها ذهبت تحدثني عن الطاعة. فكأرملة تستطيع أن تعمل ماتشاء، ولكن كل هؤلاء النسوة لابد أن يستأذن من أزواجهن إذا ما أردن الخروج من المنزل فإن قال الزوج لا وجب عليهن البقاء في البيت. (٢٢)

إلا أن بعض الأوربيات اللواتي اختلطن كثيرا بالنساء اليمنيات يعتقدن بأن العزلة المفروضة عليهن قد تؤدي إلى اهتمامهن ببنات جنسهن بدلا من أزواجهن وفي بعض الأحيان إلى العلاقات العاطفية والجنسية خاصة في الأماكن التي تكثر منها هجرة الأزواج إلى الخارج.

فمن تجاربها في صنعاء تقول الدكتور الفرنسية كلودي فايان: (وهكذا تقضي النساء أوقات فراغهن بعيدا عن الرجال في الصباح وأثناء الغذاء وبعد الظهر. والمدهش المحير أن هؤلاء النسوة لسن في الدير. انهن أنيقات مخضبات يرقصن ويعرضن مجوهراتهن ولكن لا لاسعاد الرجال... فالرجال لا يشاهدون أبدا هذا البهاء... وكثيرا ما سألت احداهن (ولكن هل سيراك زوجك بهذا الجمال وهذه الزينة هذا المساء، هل رآك ترقصين؟ فتردهشة مستغربة كلا). (٢٣)

أما السيدة انجرامز - وكانت ساحة تجربتها حضرموت فتقول: (إن هذا التسلط من قبل الرجال قد جعل النساء خاليات البال وليس لهن مشاكل كبيرة تذكر فالأزواج قد أوجدوا لهن ولم يكن ملزمات بالخروج والعمل أو منافسة الرجل بطريق أو بآخر. وعلى الرغم من أن حياتهن محصورة فهي على نمط واحد وهن يعرفن تماما ماذا يستطعن أو لا يستطعن عمله دون موافقة الرجل. ولم يكن يبدو على وجوههن مثل ذلك القلق الذي دائما ما يظهر على وجوه النساء في البلدان الأكثر تطورا وعلى العكس فقد كن أشبه بالراهبات ويبدو عليهن هدوء البال والسكينة والصفاء كما هو الحال بالنسبة لحياة الدير. ولكن بسبب عزلتهن عن مجتمع الرجال فإن ذلك يقود في بعض الأحيان إلى علاقة - بل إلى علاقة عاطفية - مع النساء الأخريات). (٢٤)

و يرتبط بقضية عزل المرأة عن المجتمع الرجالي استماتة الرجال في عدم تمكن المرأة من التعليم وذلك خوفا من أن تستغل معرفتها بالقراءة والكتابة في الاتصال بالرجل من وراء الحجاب. ومن الطريف أن نجد نظرة الرجل في اليمن لا تختلف عن نظرة شقيقة في العراق (في القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالى) تجاه هذه المسألة. فقد كتب الأستاذ عبد الرزاق الهلالي مايلي:

(إن مشكلة تعليم البنات (في العراق) كانت أشق وأصعب لأن نظرة المجتمع

آنذاك لم تكن تقبل للبنات أن يتعلمن القراءة والكتابة. ومن طريف الآراء في هذا الخصوص الرأي الذى أبداه المرحوم خير الدين الألوسى في كتابة الموسم بـ (الاصابة في منع البنات عن الكتابة) الذى كتبه سنة ١٨٩٧ قال: (فاما تعليم النساء القراءة والكتابة فأعوذ بالله، اذ لا أرى شيئا أضر بهن، لأنهن لما كن مجبولات على الغدر، كان حصولهن على هذه الملكة من أعظم وسائل الشر والفساد وأما الكتابة فأول ماتقدر المرأة على كلام بها، فانه يكون رسالة الى زيد، ورقعة الى عمرو، وبيتا من الشعر الى عذب، وشيئا آخر الى رجل آخر.

فمثل النساء والكتب والكتابة، كمثل شرير سفيه، تهدى اليه سيفاً، أو سكير تعطي له زجاجة خمر. فالليبي من الرجال هو من ترك زوجته في حالة من الجهل والعمى، فهذا هو أصلح لهن وانفع. (٢٥)

وعلى نفس المنوال أعلاه تقر بيا سجلت لنا السيدة انجرامز هذا الحوار مع أحد أصدقائها بشأن قضية تعليم المرأة القراءة والكتابة. وكان حوار هذا بعد زيارتها الى مقصورة نساء بيته. (قال لي أن النساء العربيات ليست لديهن أخلاق، عليك أن تخبر يهن كيف يجب أن يسكن انهن يحتجن الى تعليم) فأجبت: من المؤسف بأنهن لا يستطعن القراءة والكتابة. فقال أنا لأقصد ذلك. انهن في حاجة لتعليم الأخلاق. فاذا تعلمن القراءة والكتابة فسيبدأن في الحال بمراسلة الرجال. (٢٦)

الا أن الأسباب الحقيقية لعدم تعليم المرأة أعمق وأشمل (لقد سمعت الرجال مرارا يرددون قائلين انهن لسن أفضل من الاغنام. ولكن ذنب من ذلك؟ ان الرجال يخافون في أنه اذا تعلمت المرأة القراءة والكتابة فستطالب بحرية أكثر وبمزيد من الحرية ستنتهي الأخلاق. أن أفكارهم عن الفساد الاخلاقي هي دائما انعكاس لما يعتقدونه عن سلوك المرأة الغربية التي تقبل أمام الأنظار وتلبس الملابس غير المحتشمة، وعموما تسلك بطريقة لا يريد الرجل المسلم أن تقلدها ابنته). (٢٧)

٤

وقد عرف المجتمع اليمني كغيره من المجتمعات الأخرى وجود الجوارى في العصور الوسيطة والحديثة ولكن ليس بالشكل الحاد كبقية مناطق الجزيرة والخليج العربي. وتصف لنا كلودي فايان تجربتها في هذا المضمار في صنعاء في أوائل الخمسينات فتقول:

(نزل سفير للمملكة العربية السعودية في دار الضيافة في صنعاء وأراد أن يشتري جارية بيضاء من أحد أمراء صنعاء ليقدّمها هدية الى سيده ابن سعود

وجاءني واحد من خدم دار الضيافة ونقل الي الخبر في تكتم شديد، بل وأحضر معه العقد الذى وقعوه، والتمن الذى اتفقوا عليه وهو الف وثمانمائة ريال (٧٠٠ د) ولكن الصفقة كانت متوقفة على الفحص الطبي الذى سأقوم به.

واذا كانت الفتاة تكلف هذا المبلغ الكبير فلأنها من الجنس الأبيض، أما الحوارى الآخرى اللاتي أعرفهن فانهن من أصل أفر يقي.. وطلبوا مني أن أفحصها فحصا باطنيا دقيقا (وكان عمرها ١٥ سنة) حتى يتأكدوا من أنها خالية من كل الأمراض التناسلية.. وفي ذعر واحساس بالعار هاجت وحاولت التخلص ولكن الأمير كان يخضعها بالقوة. لقد كان مشهدا جارحا مؤلما.. وإذا تحدثت عنه اليوم خارقة بذلك قسم هيبوقراط فما ذلك الا بفعل نظرتها في تلك اللحظات الرهيبة. وقد تعمدت أن أذكر لهم تفاصيل شنيعة عن أعراض المرض الجلدى المعدى المستعصي.. وغادر الأمير السعودى المطار ولم يأخذ معه جسما محجبا صغيرا بعيدا عن وطنه.

ان على أصدقائي اليمنيين أن يدركوا أن الانسان ليس حيوانا يباع. (٢٨) وفي كتاب ابن المجاور الدمشقي (ت. ١٢٩٠م) الذى كان رحالة طوافا زار الهند وبلاد فارس والحجاز واليمن، وصف فريد لعادات الناس في المساكن والزواج والأخلاق العامة، ولو كانت قبيحة قد يتحرج غيره من ذكرها ولكنها على أية حال من جوانب الحضارة الانسانية تستحق أن تعرف. و يظهر من وصفه لأخلاق بعض نساء ميناء عدن – ومعظمهن أجنبيات – أو لبيع الجوارى فيه، أن وضع المرأة آنذاك قد بلغ دركه الأسفل.

والحقيقة أن لم يقتصر على ميناء عدن وحده وانما على بقية الموانئ اليمنية، فمثلا هناك اشارة الى أنه عند غزو البرتغاليين لميناء الشحر في مطلع القرن السادس عشر كان في الميناء عدد من حانات الشراب الذى يعصر محليا. وفي المدينة ماخور ومرقص يديرهما أحد الهنود بالاشتراك مع بعض أهالي الشحر والراقصات يجلبن من الهند ومن لامو ثم يعدن الى موطنهن الأصلي، والبعض منهن يوالين السفر الى عدن والحجاز. والربان باسباع يطلق على الماخور والمرقص اسم (محلات الغرام والهيام والمدام). (٢٩)

أما وصف ابن المجاور لعملية بيع الجوارى في عدن فكان كالتالي:
(تبخر الجارية وتطيب وتعديل ويشد وسطها بمئزر و يأخذ المنادي بيدها و يدور بها في السوق و ينادى عليها، و يحضر التجار الفجار يقبلون يدها ورجلها وساقها وأفخاذها وسرتها و صدرها ونهداها. و يقلب ظهرها و يشبر عجزها و يقلب لسانها وأسنانها وشعرها و يبذل المجهود وان كان عليها ثياب خلعها وقلب وأبصر) ثم يذكر

أشياء فاحشة لا نريد ذكرها) فإذا قلب ورضى واشترى الجارية تبقى عنده مدة عشرة أيام زائد وناقص. فإذا رعى وشبع ومل وتعب وقضى وطره قال زيد المشتري لعمرىو البائع: بسم الله ياخوaja بيني وبينك شرع محمد بن عبدالله فيحضر عند الحاكم، فيدعى عليه العيب. (٣٠)

وفي حالة أخرى يقول ابن المجاور: (حدثني قال اني بعت جارية هندية بعدن على رجل اسكندراني بقيت عنده سبعة أيام. فلما شبع استعيب فيها وأحضرني الى الحاكم وادعى عليها بالعيب. فقال الحاكم. وما عيبها؟ (ثم يذكر عيبا فاحشا. (٣١) لانود أن نذكره هنا)

أما وصف ابن المجاور لوقاحة بعض النساء الأجنيات في شوارع ميناء عدن آنذاك فهو يقول. (إذا تخاصم بعض النساء البرابر مع أخرى تخلع ماعليها من الثياب وتلطم صدرها، وتصفق وتقفز وتسلق عيناها في وجه صاحبتها، وتغدوكل واحدة منهما تارة تنام وتارة تنحني وتارة تضحك وتبكي وتارة تعبس وتارة تلطم (ثم يذكر تصرفات مشينة لا نريد ذكرها) ثم ينهي ابن المجاور كلامه: وايش ماعملت احداهن عملت الأخرى مثل الأولى. فما رأيت أوقع ولا أوسخ ولا أقل حياء من البرابر لا جزاهم الله عن الاسلام خيرا). (٣٢)

وفي كثير من الأحيان كانت المرأة تعامل وكأنها سلعة لا غير. فهاهو أحد سيوف الاسلام في اليمن المتوكلية يعامل زوجاته الشرعيات وكأنهن سلعة جنسية قابلة للتبادل. وهذا وصف لما لمستة كلودي فايان في صنعاء. تقول الدكتورة فايان: (ودعنا الأمير (ع) بعد الغذاء للانتقال الى المفرج ولكنه قبل هذا تركني وحدي مع الأمير (ب) وأخذ معه المهندس (صديق فايان) الى مقر الحرير، أجل الى الحرير. مسكين المهندس. أنه شارذ الفكر، تائه بوضوح وصف لي مارأى فيما بعد فقال: ساقني الأمير الى الحجرة المجاورة وفيها ثلاثة سرر كبيرة. وكنا أمام الزوجات الشرعيات وهن في أجمل ثيابهن وكامل زينتهن، وقد زاعت عيونهن. كن مستعدات لكل شيء.. عدا أصغرهن... فقد خانتها شجاعته أمام هذا الرجل الغريب ففرت واختفت تحت السرير.

ثم شرح لي صديقي ما حدث. قال له الأمير. دبر لنا (الحكيمة) — يعني فايان — وتستطيع أن تختار من تشاء من حريرنا. (٣٣)

كذلك تعطينا الطبيبة الفرنسية لقطة أخرى فتقول: (وهانحن للمرة الثانية في الطابق العلوى، في البيت الكبير. كانت نساء الأمير في غليان وفوران وقد رقدت سيدة فسوق إحدى السرر الثلاثة، والقت أخرى بنفسها في أحضاني وتعلقت برقبتي وهمست في أذني (كونياك).. طبعاً كونياك.. هكذا دائما وطلب الأمير أن

أفحص المريضة ودعا المهندس للدخول الى الغرفة، بل وطلب من المهندس أن يفحص المريضة بعدى، ولم تكن مصابة بشيء على الاطلاق). (٢٤)

و يشير فؤاد حمزه الى ظاهرة معاملة المرأة كسلعة في عسير فيقول. (وقد لاحظت أنواعا من الزواج كانت المساومة فيه أساسا له وكان المال سببا لا تمامه. ولم يستكف أهل هذه البلاد عن تزويج بناتهم من الجنود برغم علمهم بقصر مدة اقامتهم بين ظهرانيتهم. وهذا التساهل في اختيار الأزواج أو بالأحرى في بيع النساء للرجال بثمن بخس و بدراهم معدودة قد لفت نظرى الى هذه الظاهرة الاجتماعية الخطرة). (٣٥)

وبالطبع فان معاملة المرأة بهذا الشكل قد جعل النساء وليس لهن الا مشاغل تافهة صغيرة (عواطف سفلية وضيعة. فالرجال يستخدمونهن هنا كسلعة، سلعة للذة والتسلية أو آلات لانتاج الأطفال، والشيء الذي يعامل كسلعة يصبح شيئا وضيعا). (٣٦)

كذلك بسبب تلك الأوضاع التي كانت تعيشها المرأة، تجد زوجة أحد قضاة المحكمة العليا في عدن ابان الحكم البريطاني، والذي كان مسئولا عن البت في قضايا الزواج والطلاق، بموجب (المنهاج) بأن الحقيقة التي لا تصدق تبقى بأن في كل (١٠) حالات زواج في المستعمرة كانت (٧ - ٨) حالات طلاق يتم تسجيلها في سجل الطلاق في المحكمة. وأن هذه النسبة العالية تجعل حالات الزواج والطلاق في هوليد لا شيء يذكر أمامها. ثم تمضي الكاتبة قائلة بأن نسبة الطلاق قد بلغت ذروتها في منتصف الخمسينات عندما جاء فريد الأطرش لحياء الحفلات الغنائية في عدن. فقد استطاع ذلك الحدث أن يجمع النساء كما لم يستطع أى شعار آخر، في طريق تحرير المرأة فقد تدافعن بالمئات لحضور حفلات الأطرش دون رضى أزواجهن أو أقاربهن. وكانت النتيجة ارتفاع نسبة الطلاق آنذاك في المستعمرة. (٣٧)

٥

بالنسبة لاجراء الخطبة واختيار الزوجة فتختلف العادة من مكان لآخر ففي البعض تتم الخطبة بموافقة الفتاة، وفي البعض الآخر يتم اختيار العروس بواسطة الأهل. الا أنه في الكثير من المناطق اليمنية هناك حق الأفضلية لأبن العم في الزواج. من ابنة عمه. (ان حقوق بني العم شيء ثابت بموجب الأعراف. فالفتاة يجب أن تتزوج بأقرب أبناء عمومتها كأبن عمها. وإذا لم يطلب ابن عمها الزواج بها، فان موافقته على زواجها بأخر لابد من الحصول عليها. ولا يسقط حقه الا في حالة تزويج أبيها لها مقابل زوجة جديدة له. وإذا ماتوا في أبوها وطالب بها ابن

عمها فيمكن للفتاة أن تستعطفه لكي يتركها حرة لتختار الزوج الذي تر يده الا أنه لايمكن أن يفرض عليه اعطاؤها حريتها في الاختيار. فاذا رفض فما عليهما والرجل التي اختارته الا أن يهربا ويطلبا حماية رئيس قبيلة قوية أخرى، ولكنهما سيعيشان في خوف مستمر من أن يثأر بهما. فاذا قتلها ابن عمها فلن يكون ملزما بدفع ديته، أما اذا قتل الرجل نفسه فعليه أن يدفع نصف الدية فقط). (٣٨)

وفي عسير السراة أيضا تجد أن ابناء عم العروس (أولى بها من الغرباء، ولهم عليها حق الأفضلية، ولذا يجب التثبت من عدم معارضتهم في الزواج أو ارضاؤهم للتخلص عنه قبل اتمامه). (٣٩)

وعلى أية حال فإن الخطبة - كأي ظاهرة اجتماعية أخرى - ترتبط بظروف المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه ونجد ذلك واضحا في ظاهرة الخطبة في المجتمع اليمني، فهي ترتبط بالعلاقات الدينية ممثلة في ظاهرة الحجاب وعدم السماح باختلاط الجنسين وخاصة في المدن الرئيسية وترتبط بالتمرتب الاجتماعي والعلاقات الطبقية، وكذلك ترتبط بالعلاقات الاقتصادية والحاجة الي أيد عاملة. (٤٠)

فالأب في الظاهر هو الذي يقرر في شؤون الزواج ولكن الحقيقة أن النساء هن اللائي يقمن بعقد الزواج، فالشاب يعلق أهمية كبرى على رأى أمه وأخته لأنهن يعرفن الزوجة المقترحة.. وهكذا يتوقف الزواج على مدى حكمة نساء الاسرة (٤١)

وهذا وصف أحد الشباب العدنيين المتعلمين لكاتبة أجنبية، عن كيفية اختيار عروسه بواسطة قريباته من النساء.

(وفي الأخير تجمعت لدي قائمة بتسع مرشحات مع كل تفاصيل وجوهن وهيئاتهن وأصواتهن وشخصياتهن الخ. وبدأت في عملية الاختيار ولك أن تتصورى صعوبة الاختيار طالما أن عيني لم تقع مطلقا على أحد منهن. وعلى كل حال فبغيباب الصور، لأن ذلك كان ممنوعا تماما، كان علي أن أمتد على فراشي في الظلام وأبدأ اتخيل هيئة كل واحدة منهن حسب الأوصاف التي أعطيت لي. اني أعرف أن هذا قد يبدو غير معقول. الا أن كل واحدة منهن مع الوقت قد صارت في ذهني شخصا حقيقيا وواضحا) وفي الأخير ينهي هذا الشاب حديثه حول الزواج فيقول (أنه أشبه بالقمار. وما على الانسان الا أن يتقبل مصيره). (٤٢)

الا أنه في أماكن أخرى من اليمن فإن حرية اختيار الزوجة تتم بموافقة الجانبيين. فاختيار العروس في عسير السراة، لاسيما القرويات والبدويات، يقع كما يقول أحد الرحالة، في (أحد مكانين السوق أو البئر. وعلى الراغب في الزواج أن

يرتدى أحسن ثيابه يوم السوق و يشرع في ذرعه ذهابا وجيئة الى أن يقع نظره على فتاة تعجبه، فيتقدم اليها خاطبا باللغة المألوفة (أنا ميدك) و (أنا ميد) و (أنا ليس ميد) و يستدل على ولي الفتاة، وتتم الخطبة في نهار واحد. وهاك المهر، وهاك الضيفة، وهاك الشرهة، وهاك الأستاذ مأذون الزواج، بسم الله من حال النكاح وحرمة السفاح مبارك يا عريس). (٤٣)

وفي بعض الأحيان وعوضا عن استعراض الفتيات في السوق فإن الراغبين يتصيدون الفتيات من بعيد في طر يقهن الى السوق قبل وصولهن اليه حتى لا يزاحمهم مزاحم أو ينافسهم منافس. أو أنهم يذهبون الى البئر الذي يجمع فتيات الحي والقرية حيث هناك الفرصة الحسنة للحديث معهن فيحصل التعارف والاتفاق الضمني على البئر، ثم يعقب ذلك اجراءات الخطبة الرسمية في البيت. (٤٤)

و يشير ابن المجاور الى وجود عادة شبيهة لذلك في منطقة دمار، في أواسط اليمن، في القرن السابع الهجرى. ففي الفصل الموسوم (صفة نكاح أهل هذه الأعمال) يقول ابن المجاور:

(إذا خطب زيد بنت عمرو وأنعم له بذلك يقول زيد لعمرو. أريد أن أشاهد جمال كريمة. فيقول عمرو: أقدم الى السوق الفلاني فانها تتوقع به. شاهدا في بيعها وجمالها. فيقدم زيد الى السوق الذي دله عمرو فيقعد على قارعة الطريق فتقبل خطيبته، وعلى ظهرها كارة قدر شيلها تحط في السوق فتبيع مامعها وتشتري حوائجها، وترفع كارتها على ظهرها. ويرجع خطيبها ورأها تقطع الجبال والأودية والشعاب والسهل والجبل واللين والوعر. وهذا كله ولم تحط الكارة من ظهرها ولم تسترح. فاذا أعجب الرجل حالها وجمالها وشيلها وبيعها وشراها وقوة صبرها على شيك الثقل فعند ذلك يملك بها ويدخل عليها وتبقى على شغلها ذلك الى المات). (٤٥) وكما هو واضح من هذا النص فإن الاعتبار بين الأساسيين هما جمال الفتاة وقدرتها على العمل، بمعنى قيمتها الاقتصادية.

وفي وسط قبائل القرا في الجنوب فإن أبا الفتى الذي ينوى الزواج لأول مرة (لا يتكلم فقط مع ابي الفتاة وإنما عادة مع الفتاة ذاتها وأما مطر يا صفاة ابنه في نفس الوقت وفي بعض أقسام قبائل المهرة فإن الرجل يسمى باسم أمه كأن نقول محمد بن مريم. وفي قبائل المناهيل والحموم وبعض القبائل الجنوبية الأخرى فإن الرجل لا يتزوج الا بزوجة واحدة ويقوم الرجل بخطبة الفتاة مباشرة). (٤٦) ومن الجدير بالذكر أن الأعراف في قبائل الحموم كانت تسمح بما يسمى (التفريخ) وهو أن تحمل الفتاة من غير زوجها. ولا ترى القبيلة في ذلك ضيرا خاصة اذا كان ذاك الرجل معروفا بالشجاعة، لأن القبائل دائما تريد الفتيان الشجعان.

وكما أن هناك قيود الخطبة التي تحد من عملية اختيار الزوجة، فإن قيود الكفاءة في الزواج لها أشد وأقربى ففي بعض المناطق اليمينية كحضر موت التي كان يمارس فيها الى وقت قريب نظام الطبقات. فعموما بينما يمكن للرجل أن يتزوج من أية طبقة اجتماعية الا أنه لا يمكن للمرأة أن تتزوج من طبقة أدنى من طبقتها. (٤٧)

وكل العلويين في حضرموت متفقون على موضوع الكفاءة في الزواج، بمعنى أنهم لن يسمحوا بتزويج بناتهم الا لسيد أو شريف. وهم في هذه القضية أكثر صرامة من أبناء عموماتهم زيود شمال اليمن. وقد نتج عن قضية الكفاءة هذه أن انقسم المجتمع الحضرمي الى فريقين في بداية هذا القرن، أو بما عرف فيما بعد بالصراع العلوي/ الارشادي. وتعود جذور الصراع حول هذه المسألة الى سنة الصراع ١٩٠٥ عندما وقف السادة العلويون باصرار في وجه زواج هندي مسلم في سنغفورة بسيدة علوية. وقد أصر العلويون بعدم الكفاءة في الزواج على الرغم من أن رشيد رضا صاحب مجلة المنار المشهورة أفتى بوجوبه لسبب بسيط وهو أن الاسلام يؤمن بالمساواة. وقد نتجت عن هذه القضية المظاهرات في جاوة وهاجم الارشاديون دور السادة في نظام الطبقات وأنهم يتسخدمون الدين ليحافظوا على مكانتهم العالية في المجتمع ليبرروا عدم المساواة المناقضة لروح الاسلام. ثم أضاف الاشاديون بأن (السادة ليس لديهم الحق في أن يمارسوا سياسة الزواج التمييزية لأن جميع المسلمين متساوون و يستطيعون الزواج بحرية). (٤٨)

و يعتقد البرفيسور سارجنت أن الكفاءة في الزواج، كما تطبق في حضرموت مبنية على المبادئ الجاهلية لطبقة الاشراف قبل الاسلام، كما أنها — أى قضية الكفاءة — في الاسلام تطبق تطبيقات مختلفة. ثم يضيف سارجنت قائلا: (وفيما بينهم أخبرت بأن السادة يعتبرون عارا اذا ماتزوج أحدهم بفتاة من طبقة أدنى من طبقته على الرغم من أن ذاك مسموح به من ناحية الشرع. وقد عرفت حالة في تريم حيث كانت الام المسكينة تتكلم عن ابنتها الشريفة) (٤٩) أما الأم المسكينة المتزوجة فلن يرتفع مركزها الاجتماعي كبقية النساء من السادة وانما أطفالها فقط هم الذين ينتقل اليهم دم السادة العلويين. (٥٠)

ان اطار النسب في حضرموت يقسم الناس الى ثلاث طبقات. فكل شخص يرث نسبه من أبيه ولا يمكن المحافظة على مثل هذا النظام الا عن طريق نمط من الزواج معروف. وقضية الزواج في حضرموت تعتمد على الكفاءة، بمعنى أن الرجل لا يجوز له أن يتزوج الا من تساويه في النسب، فان لم يتمكن من ذلك يجوز له عندئذ

أن يتزوج من هي أقل منه نسبا. وتبقى الأفضلية دائما للزواج الأفقي من نفس الطبقة. (٥١)

والحقيقة أن تفسير الكفاءة في الزواج في حضرموت بالمفهوم العلوى (أصبح أمرا واقعا وذلك بسبب قوة السادة وراثهم. فهم لم يرضوا أن يزوجوا بناتهم الى المساكين) كما أن نظام الكفاءة في الزواج (لا يعني أن العرائس داخل الطبقة الواحدة متساويات. فهناك تقسيمات داخلية بحيث تكون الأفضلية للأهل قبل الطبقة لأنهم يفضلون الزواج من العائلات صاحبة الثروة المماثلة، وهدفهم من هذا هو من أجل ابقاء الثروة داخل العائلة ومن أجل تدعيم وحدة العائلة). (٥٢)

وتتكون الطبقة الدنيا في حضرموت من الحرثان والأخدام والصبيان. فمن ناحية نظرية، كل طبقة المساكين لهم مركز واحد، الا انماط زواجهم تعارض هذا النظام المثالي القاضي بأن جميع الأشخاص ذوى النسب الواحد يمكنهم أن يتزوجوا فيما بينهم. فالواقع يدحض ذلك، فمثلا زواج الحرثان بامرأة خادمة عمليا يعتبر زواجا رأسيا بين مسكين أدنى (المرأة الخادمة) وبين مسكين أعلى (الزوج المسكين) والسبب في ذلك هو أن كل جماعة من المساكين تحاول أن تدعم مركزها الوظيفي بالمقارنة مع جماعة مساكين أخرى. وتعتبر عن هذه (النسب) الجديد بواسطة الزواج.

وبما أن الحرثان كانوا هم الوحيدين من المساكين الذين كان باستطاعتهم امتلاك الأرض في الماضي فقد كانوا لا يزوجون نساءهم الى بقية طبقة المساكين خوفا من تحويل الوريثة فيما لو تم الزواج. وقد توصل الدكتور البجرة من دراسته الميدانية هذه الى (أن انماط الزواج تبين أن كلا من مركز النسب والعوامل الأخرى تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار الزوجة، وما هو الا اعادة بيان للهيكل الاجتماعي ودعمما للفروق في الثروة وذلك خوفا من أن تنتقل نتيجة الزواج. كما أن الزواج الأفقي قد حافظ على مر الأجيال في أن تنفرد كل جماعة وتحافظ على كيائها داخل الهيكل الاجتماعي. وفي الحالات التي تم فيها الزواج من أدنى الى أعلى فقد أبقي على التأكيد الرمزي للمركز. فأولاد الزواج في مثل تلك الحالات يأخذون نسب أبيهم. وأما الزوجة فتستمر تعتبر في مركزها الواطىء، وكيفما كان الامر فان الزواج الرأسي غير المتساوى لا يساعد بأى حال على الحراك الاجتماعي). (٥٣)

كذلك في شمال اليمن فان طبقة السادة لم تكن تسمح بأن تزوج بناتها من أبناء الطبقات الأخرى، وكذلك لم تكن تسمح بزواج ابنائها من هذه الطبقات وان كانت تتساهل فيما تتعلق ببنات المشايخ والعقال ورجال القبائل. ويزداد التمسك بهذه التقاليد في شمال اليمن و يقل في وسطه.

و بالنسبة للقبائل فان (هذه الطبقة لا تسمح لغتياتها بالزواج من غير قبيلي، وقد تزوج فتياتها من هاشميين انما دون ذلك فلا يمكن أن تتزوج الفتاة القبلية من أبناء الأسر التي يمارس أفرادها بعض الأعمال الصناعية كأن يكون الفرد حلاقاً أو مغنياً أو صاحب مقهى أو صانع أحذية أو دباغ جلود - بنو الخمس الذين سبق ان ذكرناهم - أما الأخدام فهم طائفة منبوذة لايمكن أن يتزوج أى فرد من الطبقات الاخرى من بناتها أو يتزوج أى فرد من فتيات الطبقات الاخرى). (٥٤)

أما في عسير فلا يهتم أهلها بالكفاءة في النسب فيما عدا عائلات الأفراد والأعيان التي لا تتزوج بناتها لغير الكفاء و يقول فؤاد حمزه بأنه قد شاهد حوادث كثيرة قد أغفلت فيها شروط النسب والكفاءة. (٥٥)

وبالطبع فان نتائج تطبيق الكفاءة في الزواج بمثل تلك الصرامة كثيرة وأهمها أن بنات العلو يبين قد يفوتهن قطار الزواج بسبب عدم توفر الرجال من طبقتهم و يصبحن أرامل أو عوانس. وفي دراسته للتركيب الطبقي في مدينة حريضة في حضرموت يسجل لنا الدكتور البجرة بروز الصراع بين طبقتي السادة والمساكين الى السطح بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في صنعاء. وهذا تسجيل لما شاهده.

(وسرعان ما اتصلت المواقف أكثر في حريضة. فمثلاً أصبحت مواقف بعض شباب الأخدام أكثر عدوانية، وبدأوا ينددون بالمكشوف بسيطرة الفريق الأول وغلب على نكاتهم الطابع السياسي والاستهزاء الواضح. ومما قيل أن بعض أراملهم يسمعون وهن يتمتمن مرحبات بالثورة لأن الثورة عندما تأتي الى حريضة ستحضر معها حرية الزواج). (٥٦)

٧

ومن الظواهر التي كانت سائدة في المجتمع اليمني هو زواج الفتيات في سن مبكرة وهذا بدوره يعكس اهتمام المرأة بالنواحي الجنسية وذلك (ثمرة نشوئهن في بلاد ألف أهلها تزوج بناتهن في سن تتراوح بين العاشرة والرابعة عشرة ولم يكن من غير المؤلف على أى حال في اليمن أن عجوزاً في السبعين من عمره أو يزد، يبنى بفتاة في العاشرة لتحول كما يقولون بينه وبين الشيوخوخة بما تحمله من نظرة الشباب و يفاعته. ولا تكون الفتاة في هذه البلاد وهي في العاشرة او حتى الرابعة عشرة من عمرها أكثر نمواً بدنياً وعقلياً من مثيلاتها في هذا السن في أوروبا ولكنها تكون أكثر ثقافة من الناحية الجنسية إذ أنها نشأت على التطلع الى الزواج المبكر.. وذلك لأن الرجال والنساء على حد سواء كثيراً الصراحة في الأحاديث الجنسية ولا يتورعون مطلقاً على التحدث بجميع دقائق الحياة الجنسية). (٥٧)

وترى طبية أجنبية أخرى أنه لا يوجد ضرر كما يظن من الزواج المبكر وانما

ضرره يمكن في تأثيره على اعاقة النمو العقلي المتكامل لدى الفتاة فيما بعد وكذلك على اهتمامها المتزايد بالجوانب الجنسية. (لقد عرفت الكثيرات من صغيرات السن مزوجات ومخطوبات ولم أتبين لذلك ضرر، و يندر أن تحمل الفتاة خلال المرحلة الأولى لبلوغها. وعسر الولادة ينتج عن سوء التغذية أكثر مما ينتج على النمو الجنسي غير الكامل للأم الشابة.. وفي نظام الحريم تعد الفتيات الصغيرات اعدادا نفسيا ممتازا. و يعرف الأزواج كيف يحصلون على مايريدونه من متع ولذات) (٥٨) ثم تضيف الطيبية في مكان آخر قائلة: (وزواج الفتاة الصغيرة ليس فيه خطر من الناحية الجسمية، بل أنه جانب فتان في غالب الأحوال. الا أن هناك أمرا في غاية الأهمية، وذلك أن وضع الفتيات تحت رعاية الرجال وهن في سن مبكرة.. يحول بينهن وبين النمو العقلي المتكامل).

وظاهرة تعدد الزوجات في اليمن تختلف من منطقة الى أخرى. فالعظم الذي زار شمال اليمن في العشرينات والثلاثينات قد لاحظ تعدد الزواج فقال (و يكثر الرجال في اليمن من الزواج وقلما و يجد الانسان رجلا متزوجا بأقل من زوجين أو ثلاثة، وكثيرا ما يطلق الزوج زوجاته و يتزوج غيرهن، وربما بلغ عدد زوجات بعضهم من مطلقات وغير مطلقات الثمانية او العشرة أو أكثر. وقد روى لى أحدهم عن نفسه أنه تزوج من تسع زوجات طلق منهن ستا وبقي عنده ثلاث. وقد رزقه الله من جميع زوجاته (٢٥) ولدا مات منهم (١٦) وبقي عنده تسعة. فسألته وكيف كان بإمكانه أن يعدل بينهن فقال «ان الأمر سهل جدا لأن النساء في اليمن قد ألفن تعدد الزوجات فلا تجد الغيرة اليهن سيلا ولا يؤاخذن رجالهن على الزواج ولا يلمنهم وتعيش غالبية زوجات الرجل في منزل واحد دون ان يحدث بينهن شجار أو خصام». (٥٩)

أما ما لاحظته كلودي فايان حول هذا الموضوع في بداية الخمسينات فكان بدرجة أقل ولكنها أيدت العظم في استنتاجه حول تأثير تعدد الزوجات فقالت: (واذا توفرت الامكانيات فان واحدا من كل رجل تتعدد زوجاته، اذ أن أرجح الأزواج عقلا وحنكة يشعرون وهم في سن الأربعين بحنين ورغبة الى جسد بض جديد، وزوجاتهم يعرفن كل هذا و يتقبلنه كما لا تتقبله المرأة في أى بلد آخر وذلك لأن الاسلام يقره أولا ولأن كرامة الزوجة لن تمس بهذا الزواج تماما كزواجها وهي ليس نتيجة للحب. انها لا تخشى العواصف التي تقلب الحياة العائلية رأسا على عقب في البلاد التي يتعارف فيها الرجال بالنساء. وهي أخيرا ستجد صديقة أجنبية تساعدنا وتأخذ عنها جزءا من العمل المنزلي). (٦٠)

كما أكدت هذه الطيبية الفرنسية في مكان آخر بأن (تعدد الزوجات يحمي الى حد كبير استقرار البيوت التي يوجد بها أطفال. فلا وجود هنا للبيوت المنهارة مثل

الغرب. ولعل المرأة الغربية التي هجرها زوجها والتي تبحث عبثا عن نفقتها من زوج هارب وليس عندها ماتعيش به، لعل مثل هذه المرأة تكون أقل تعاسة في مجتمع فيه تعدد الزوجات ولا سيما والأب هو الذي يتكفل دائما بنفقة الأولاد وتنشئتهم). (٦١)

وفي تريم في حضرموت لاحظ البرفسور سارجنت بأن العلوى اذا ما تزوج بأكثر من واحدة فانه يضع كلا منهن في بيت مستقل تجنباً لنشوء أية متاعب وأنه حتى بالنسبة لطبقة المساكين اذا تزوج أحدهم بأخرى فسيحاول أيضا توفيرها ببيت آخر. ثم يضيف سارجنت قائلا. (أعرف حالة في مدينة أخرى حيث كانت الزوجتان تعيشان في منزل واحد، الا أن الرأي العام كان ضد ذلك. كما أعرف علويا ثريا كان متزوجا على الأقل بسبع زوجات. وكان كالاتي. الأولى شريفة ولها عدة أطفال، والثانية قروية، والثالثة شبيخة من آل بافضل، والرابعة سيدة شريفة، والخامسة قروية من عائلة المشائخ، والسادسة شريفة، والسابعة صينية، وعلى العموم فإن الزوجة الأولى في العائلة يكون لها المركز الأول، إلا أنه في حالة زواج العلوي بشبيخة أولا ثم بشريفة بعد ذلك فإن الشريفة سيكون لها المركز الأول وتكون الأسبقية لابنها). (٦٢)

٨

ولاشك أن تعدد الزوجات في اليمن قد قل الآن نتيجة للتطور الاجتماعي الذي نتج بعد قيام ثورتيه في بداية الستينات، وفي كتاب أخير تعرض لهذه الظاهرة في شمال اليمن يقول مؤلفه (ولا نستطيع الآن، تحديد مدى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع اليمني، لأننا في الدراسة الحالية لم نأخذ سوى عينات قليلة في اماكن محدودة لا تصلح للتعميم، ومن هذه الدراسة الجزئية أستطيع القول أن تعدد الزوجات غير شائع في المجتمع اليمني بحيث نطلق عليها كلمة (ظاهرة اجتماعية) تسود المجتمع، كما يمكن القول أيضا أن التعدد يوجد في الحضر بأكثر مما يوجد في الريف ويرجع ذلك لزيادة الدخل في المدن عنه في القرى). (٦٣)

وبسبب تكرار ظاهرة الطلاق فقد كان ينتج عنها الكثير من المآسي وأهمها رمي الأطفال الى الشارع ودخول النساء المطلقات، خاصة في الموانئ، عالم البغاء. وتقول جون نوكس ماور أن حوالي ٧٠٪ من المطلقات في عدن يضطرن الى ممارسة البغاء وذلك لأنهن لم يكن قادرات بأن يتزوجن ثانية كما أنهن لم يكن صالحات للقيام بأى عمل ولذلك كانت ممارستهن للبغاء سبيلا لكسب الرزق. (٦٤) وبالطبع فما كان يساعد على سهولة ممارسة البغاء في الموانئ والمدن الساحلية السماح بممارسته ابان الاستعمار البريطاني في أحياء معروفة من المستعمرة.

وفي أول كتاب رسمي عن مستعمرة عدن، ألفه مساعد المقيم السياسي البريطاني قبل حوالي مئة عام، يتعرض الكاتب الى أخلاق سكان المستعمرة - وكان معظمهم من الأجانب المستوردين - فيقول: (وفي الختام فمن الجدير ملاحظته أن أخلاق السكان ليست من المستوى العالي. وهذا نتيجة الغياب المستمر للأزواج المهاجرين كالصوماليين في رحلات تجارية خارج المستعمرة. وعادة لا يحضر الهنود معهم زوجاتهم عندما يأتون الى عدن. كما أنهم لا يستطيعون الزواج بالفتيات العذارى، وإنما بالطلقات فقط ومثل هذه التغييرات المستمرة في الأزواج بالاضافة الى ماجلبين عليه النساء الصوماليات من حوك الدسائس، كان يؤدي دائما الى ممارسة الزنا من جانب الجنس اللطيف). (٦٥)

كذلك فقد كان من نتائج طلاق الأمهات رمي أطفالهن الى الشارع. فقد كان عادة من الرجال المهاجرين في الموانئ أن يطلقوا زوجاتهم بعد عودتهم الى بلدانهم الأصلية مما يضطر الزوجات المطلقات الى الزواج ثانية ولكنهن عموما كن يتركن أطفالهن وهم في سن ٤ - ٥ سنوات فيضطر أولئك الأطفال الى أن يقيتوا أنفسهم أما عن طريق الاستجداء أو السرقة أو الخدمة. (٦٦)

٩

ومن المشاكل التي كانت تعترض عملية الزواج المبالغ في المهور وتكاليف الزواج. وبسبب بروز المشكلة فقد كانت هناك محاولات كثيرة للحد منها. فمثلا عقدت اتفاقية في تريم في حضرموت عام ١٨٩٥ بين السادة والمشايخ وأهل الجوف حول ماذا يجب أن يصرف للزواج العادة. كما وقعت اتفاقية مشابهة لذلك في شبام في بداية الخمسينات.

وفي الدولة القعيطية صدر منشور رقم (١٠) لعام ١٩٥٩ من أجل معالجة تكاليف الزواج. وقد جاء في مقدمة ذلك المنشور الديباجة التالية: (أما بعد نظراً لما هو واقع من الضرر دينياً واقتصادياً وخلقياً بسبب التنافس في مؤن وشئون الأعراس وتقاليدها من لباس وجهاز وغيرهما من العوائد التقليدية الخارج كل ذلك عن حدود الاعتدال الى حد الاسراف، قرر مولانا صاحب العظمة السلطان في المجلس مايلى وذلك كقرار مجلس الدولة رقم ١ تاريخ ١٠ شوال الموافق ١٨ أبريل ١٩٥٩) وقد حدد المنشور العادات المتبعة من بداية الخطبة حتى ليلة الزواج بعشرين مرحلة، وحدد لها القواعد والضوابط).

وفي السلطنة العوذلية قننت تكاليف وشروط الزواج عام ١٩٦١، كذلك حدثت ترتيبات مماثلة في دثينة. أما في عدن فقد تعرضت الجرائد للمشكلة منذ بداية الخمسينات وهاجمت «مغلاة أهل الفتاة في المهور والجهاز»، كما هاجم

الشيخ محمد سالم البيحاني في كتابه «أستاذ المرأة» الصادر في عدن عام ١٩٥٠
أزمة المساكن وأزمة الآثاث وارتفاع المعيشة وارتفاع المهور. وفي عددها رقم ٢٢
بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦١ نشرت جريدة صوت الجنوب العدنية «أوبريت
الدفع» (٦٨)

١٠

وترتبط الخطبة والزواج في كثير من المناطق اليمنية بالقيمة الاقتصادية
للمرأة. فكلما زادت مهارة الفتاة في الریف زاد مهرها. فالمرأة في هذه المناطق تخطب
لنشاطها ومهارتها في العمل وليس لجمالها أو حسيها أو نسبها. أن الدافع الأساسي
لديهم في تزويج أبنائهم هو الحصول على أيد عاملة فالأسرة تريد شابة تتقاسم مع
ربة البيت الأعباء الشاقة التي تضطلع بها.. بل كثيرا ما يتزوج الشاب ثم يسافر
للعمل أو الدراسة في المدينة و يترك زوجته تخدم أبويه. (٦٩)

أن الحياة في الریف اليمني في شمال اليمن بالذات قاسية شديدة القسوة
فأغلب الزراعة تكون على مدرجات الجبال أو قاع الوديان بوسائل بدائية، الأمر
الذي يتطلب جهودا جبارة في الزراعة والعناية بالمزروعات، ويقع على عاتق المرأة
جزء كبير من هذا العمل. وهي بالإضافة الى القيام بأعمال المنزل العادية تساعد
زوجها في الحرث والبذر وخدمة المحاصيل، وكذلك تقوم برعي مختلف أنواع الماشية
والعناية بتربية الدواجن وأيضا تذهب الى السوق في عمليات البيع والشراء وإذا
فرغت من أعمال زوجها فقد تعمل بالأجر في حقول الآخرين، و يصدق ذلك بوجه
خاص على الأسر الفقيرة.. كما أنها تزاوّل مهنة الخياطة وغزل الكوفيات والطواقي
وأيضا بعض الصناعات التي تقوم على الخامات المحلية.. و يختلف مدى مشاركة
المرأة اليمنية من منطقة الى أخرى، ويرجع ذلك أكثر ما يرجع الى طبيعة هذه
المناطق، فهي تقوم بنقل المحاصيل عند تعذر استخدام الدواب، وكثيرا ما تهبط المرأة
جبل بل عدة جبال أحيانا لجلب الماء ثم ترجع تصعد هذا الجبل أو هذه الجبال وهي
تحمل المياه وكذلك لجمع الحطب. (٧٠)

ان المرأة في الطبقات الدنيا هي مكسب اقتصادى وليست ترفا ماديا فالنساء
الفقيات عادة ما يزدن من دخل العائلة عندما يعملن في المزارع، أو يجمعن و يبعن
الأحطاب والماء أو يصنعن الحصر والسلال والأدوات الأخرى. وبعضهن قد يعملن
في البيوت و يكن العائد الرئيسي لأفراد الأسرة «أما زوجات البدو في جنوب الجزيرة
فهن اللواتي يرعين الماشية و يغزلن و يحكن الأصواف، وهن في أحيان كثيرة
لا يكلفن أية مصاريف منزلية، لأنهن يبقين متجولات في البرار مع بقية أفراد الأسرة
وراء الكلا والمراعى». (٧١) وبالنسبة لرجال القبائل في الماضي فقد حلوا انتقال
الميراث الى خارج القبيلة عن طريق تجريد المتزوجات الى الخارج من الميراث وذلك

بحكم الأعراف أو حكم الطاغوت من القبائل. وكما هو معروف فقد شن الامام يحيى حروبه على القبائل القوية كحاشد وبكيل بحجة عدم تور يثهم النساء بسبب اتباعهم حكم الطاغوت بدلا من الشريعة الاسلامية.

١١

وهناك اشارات الى بعض العادات الوحشية التي كانت تلحق بالمرأة ليلة عرسها في بعض المدن اليمنية كزبيد وحرص وعدن. واذا كانت هذه الممارسات تعكس شيئا فهي النظرة الاحتقارية التي كان يكنها المجتمع للمرأة. ففي زبيد وحرص يقول ابن المجاور مائنه «من يوم تدرك البنت الى يوم تعرس لم يمكنوها من الخنف وتربيها الى أن تضفرها دبوقه. ويقال أنه يدهن ويسرح ويغسل بالسدر والطين فاذا كان ليلة عرسها ظفرت دبوقتان وتشد كل دبوقه منها في احدى فخذها وتجلى على زوجها. فاذا خلا بها وقعد منها مقعد الرجل مع المرأة فيحننذ يمسك الرجل تلك الدبوقتين ولايزال يمدهما الى أن يقلعهما من الأصل فاذا قلعهما استفضها بعد ذلك، فاذا أصبحت من الغد يزرنها قرايتها ومع كل واحدة منهن صحن زبد وتداوى الموضع بالذبد ليبرد عنها الألم لأنه يقلع الشعر من الجلد». (٧٢) (لم تثبت من النص التعابير النابية جدا).

أما في عدن فحتى الستينات من هذا القرن كانت هناك عادة قبيحة بدائية تمارس ليلة العرس خاصة بين أفراد الطبقات غير المتعلمة.. ففي ليلة دخول الزوج بزوجته تجلس تحت سرير العروسين (المعروف بالناموسية والمرتفع عن الأرض كثيرا) امرأة تكون عادة مسنة تعرف بالمكدية. ويكون عملها اعطاء الاشارات للعروسة العذراء كيف تتصرف أثناء العملية. ثم تأخذ المنشفة المبلطة ببقع الدم الناتجة عن عملية الافتضااض وتذهب بها الى أقرباء العروسة الذين يكونون مجتمعين في بيت العروسة. ثم تقوم المكدية بغطرف (أى تزغرد) بصوتها كي يسمعها الجيران ويعرفوا أن العريس قد قضى وطره وأن العروسة كانت بكرا بالفعل. وفي الصباح يأتي الجيران للتهنئة. و يعلق البروفسور سارجنت على هذه العادة بأنها لا شك أن تكون جاهلية وأن الاسلام يمقتها. (٧٣)

١٢

والحق أنه منذ بداية الثلاثينات وظهور حركة الاصلاح الاجتماعي في عدن قام الكثيرون بالدعوة الى تعليم البنات والى اصلاح أحوالهن الاجتماعية والثقافية ويدعو أول كتاب فكرى صدر في عدن في العصر الحديث الى المطالبة بمثل هذه الحقوق. وبما أن الحركة التبشيرية المسيحية كانت أول من فتح المدارس للبنات الأجنبيات، كما أن نساء بعض المسؤولين البريطانيين كن هن اللواتي حاولن

تشجيع النساء العربيات على الانخراط في النوادي النسائية، فقد طلب المصلحون العدنيون في ترقية شئون المرأة ولكن ليس عن طريق المبادرات الأجنبية ففي كتاب (نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة) يقول مؤلفه الأستاذ الأصنع، والذي كان في الوقت نفسه رئيساً لنادي الإصلاح، مانصه: «لا توجد في عدن مدرسة للبنات يعلمن فيها القراءة والكتابة والدين، كما يتعلمن الخياطة والتطريز والنسيج. ولهذه المناسبة انتهزت الفرصة جمعية التبشير بالدين المسيحي وفتحت مدرسة لبنات المسلمين يتعلمن فيها الخياطة والتطريز، وهناك يتشربن المبادئ المسيحية شيئاً فشيئاً و يثقفن في التمدن المعكوس على الطراز الأوروبي وهو التبرج والذهاب الى المنتزهات والتطلع على لوحة السينما». (٧٤)

وفي مكانين آخرين من نفس الكتاب يشير الى تعليم البنات الى ضرورة الالتزام بالحقوق الزوجية من كلا الجانبين (٧٥). وفي عام ١٩٤٢ هاجم بعض الكتاب العدنيين الطريقة التي يتم بها الزواج وهذه المجموعة ومعظمهم من الصحفيين والأدباء تكلمت عن الإصلاح الاجتماعي. وفي جمعية مخيم ابي الطيب الأدبية أدان الأستاذ محمد علي لقمان، تعدد الزوجات، كما أنهم عبد الرزاق فكري العدنيين لعدم معرفتهم الحقيقة لعنى الزواج. (٧٦)

وفي عام ١٩٥٠ أصدر الشيخ محمد سالم البيحاني أحد رجال الدين المشهورين، كتاباً أسماه (أستاذ المرأة) وضع فيه القواعد السلوكية للمرأة المسلمة بما يتناسب مع الظروف السائدة آنذاك ولكن على ضوء المبادئ الإسلامية. فمثلاً استنكر عادة عدم ظهور الخطيب على المخطوبة، بل وعدم معرفته لها، الليلة العرس واعتماده الكلي في معلوماته عنها على أمه أو الماشطة (أو المكينة التي سبق أن تكلمنا عنها) والتي لا يهمها الا المسحة والعطايا التي تحصل عليها من أهل العروسة.

وفي عام ١٩٦٠ أصدر الصحفي محمد شفيق كتيبا بعنوان (ثورة المرأة على الحجاب). والحقيقة أنه نتيجة لتعليم البنات في الداخل والخارج والى الحملات الصحفية التي كانت تشن ضد الحجاب في أواخر الخمسينات وضرره على الجسم والعقل معاً، فقد ثار جدل عام حول الموضوع بين الداعين له من الشباب والمتنورين، وبين خصومه من رجال الدين كالشيخ باحميش. وقد أدى الأمر في النهاية الى أن سارت ست فتيات بقيادة رضية احسان في مظاهرة في شوارع عدن وهن سافرات في ملابس غربية وكان أقاربهن من الرجال يرافقوهن في مسيرتهن. وقد زرن دور الصحف العدنية وأعلن عن رمي الحجاب نهائياً. (٧٧) وتعتقد كاتبة بريطانية أن حكومة المستعمرة كانت تود منذ مدة الغاء الحجاب وادخال السفور ولكنها لم تتجرأ أن تفعل ذلك لخوفها من أن تتهم بهجومها على الشريعة

الاسلامية. (٧٨) ولهذا كانت المرأة العدنية الى قبيل الاستقلال تسافر في جواز بدون صورة لها.

وبالمقارنة مع بقية المناطق اليمنية فان المرأة في عدن قد دخلت المدارس في تاريخ مبكر. ففي منتصف الثلاثينيات كانت هناك مدرسة مزدهرة للبنات، كما بدء وقتذاك في انشاء مدرسة ثانوية. مدرسة تبشيرية فيها عدد لا بأس به من البنات اليمنيات، الا أنه على الرغم من ذلك - كما تقول المسز انجرامز - «فلم تتجراً على الخروج الى الشارع بدون حجاب في منتصف الثلاثينات سوى واحدة أو اثنتين وحتى اولئك لم يتجراً على اسقاط الخمار الأسود كله وانما ذاك الجزء فقط الذى كان على وجوههن» ثم تضيف السيدة انجرامز قائلة:

«أن النساء المتحررات في المستعمرة كن آل حسنعلي وبنات عمومتهم من آل جعفر وهؤلاء أنفسهن كن ذوات أصول فارسية. وواحدة منهن بالذات هي نبيهة كانت أول النساء الرائدات في العمل الاجتماعي في عدن. فقد التحقت بعدة جمعيات خيرية، واستطاعت مع رحيمة جعفر وأخواتها بأن تساعدني في تجميع عدد لا بأس به من النساء لصنع الضمادات للمرضى الجرحى. كما أن المجلس البريطاني فتح ناديا للنساء العربيات بهدف زيادة مشاركتهن في الأعمال الاجتماعية الا أن المشروع أثبت فشله لأن القليل من الرجال كانوا يسمحون لنسائهم بمثل تلك الحرية كالاتحاق بالنوادي». (٧٩) وبمساعدة رحيمة جعفر أيضا حاولت زوجة المستشار البريطاني تشجيع نساء المكلا لتكوين ناد للنساء والمساهمة في عمل الضمادات لجرحى الحرب العالمية الثانية أو فتح صفوف لتعليم الكبار. وكانت أول مدرسة للبنات تفتح في المكلا يديرها الشيخ عبدالله الناجي الذى استطاع أن يقنع عددا من الآباء بأن يرسلوا بناتهم ليقوم هو وزوجته وابنته بتعليمهن. (٨٠)

١٣

وعلى خلاف أختها المرأة في الخليج العربي والجزيرة العربية، فان المرأة اليمنية تقاسي باستمرار فراغا نفسيا وعاطفيا من جراء هجرة زوجها الى مختلف بقاع العالم جريا وراء الرزق منذ أمد طويل. وفيما عدا المنطقة الشمالية من صنعاء فتكاد تكون الهجرة عامة في كل المناطق. وكل ما في الأمر أن اتجاهات الهجرات اليمنية هي التي تغيرت وهي الان مركزة أكثر في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي بدلا من بلدان الشرق الاقصى والهند وشرق أفريقيا وأمريكا وبريطانيا كما كانت عليه فيه السابق.

وفي الماضي كان الزوج المهاجر قد يبقى بعيدا عن زوجته أو أطفاله في بعض

الأحيان مابين ١٥ - ٢٠ سنة، وبعضهم كانوا يضطرون للزواج في مهاجرهم ثم يعودون الى زوجاتهم الأصليات بعد كل تلك المدة. ومثل هذا الفراق بين الزوجة وزوجها لاشك وأنه كان يولد الفراغ العاطفي عند كليهما وبالذات عند الزوجة. ولقد لاحظت ذلك الآنسة فر ياستارك في منتصف الثلاثينيات في وادي دوعن في حضرموت «جاءت الينا امرأة جميلة اسمها عطية من القرية السفلى وكان زوجها، الذى تزوجته قريبا، قد غادرها الى بلاد الصومال.. وبدأت تغني لنا قصيدة من تأليفها تتمنى لزوجها أن يعود لها بالسلامة. وفيها تقول عد فابنة عمك وحيدة كل ليلة وضحكت البنات اللواتي كن جالسات حوالينا. فمدت عطية يديها وقالت وعيناها تلمعان برق. هل ماقلته خطأ؟ أليس هو زوجي؟ الا يجوز لي أن أدعوله بالعودة ولكن كم سيقى بعيدا عنك؟ فأجابت أه من يدري ربما عشر سنوات اذا أراد الله ثم تنهدن جميعا. وهذا هو حزن جميع من يعيش في هذه الأودية». (٨١)

و يزخر الشعر اليمني بالقصائد المؤثرة حول الهجرة ومردوداتها النفسية بل وهناك من القصائد حول هذا الموضوع ماتعتبر من روائع الشعر العربي والانساني كقصائد الشاعر اليمني محمد أنعم غالب وبالذات قصائد (الغريب) و (الطريق) و (قطرة بن). (٨٢) وهذه بعض الابيات الشعرية في اللغة العامية من اليمن الاسفل والتي لا يعرف قائلها ولكنها جميعا تعبر عما يختلج في صدور زوجات المهاجرين من حزن وأسى وتشوق. وهذه الأبيات مما ترددها النساء ويغنيها أثناء عملهن في الحقول أو البيوت:

ليلى أهيم أحصى النجوم وحدى

والدمع تشوي مهجتي وحدى

○ * ○

العيد أتى كل من حزب وعيد

وانا بحببك واحبيب مقيد

○ * ○

خرجت نص الليل ولا معك صوت

فرق الأحبة مثل نزعة الموت

○ * ○

خلي سرح مدينة خلف مدينة

شارزم علي قلبي حجر وطنينة

○ * ○

ليتك ترى حبيبي بحالي

شتبكي النهار وشتقه الليالي

○ * ○

بالله عليك يا شمس لا تغيبني
توقعي حيناً شصل حبيبي

○ * ○

الا أنه نتيجة لهذا الفراغ العاطفي من جراء افتراق الزوج عن الزوجة في المهجر لمدة طويلة فقد وجدت زوجة مستشار بر يطاني سابق، كانت لها علاقات وطيدة مع بعض النساء في منطقة حضرموت، لقد وجدت هذه الزوجة أن الفراق يؤدي عادة الى انشاء علاقات جنسية بين النساء ذاتهن كتعو يضاً لما فقدته بسبب عدم وجود الأزواج

«في حضرموت يعتقد الرجل أنه مادام ليست هناك فرص للنساء في أن يقابلن الرجال فانهن سيحيين حياة عفاف. ولكن عندما تثار عواطف البنات عن طريق الزواج المبكر وبعدها يصد من نتيجة الطلاق أو هجرة أزواجهن، فليس من المستغرب، مادام ليس أمامهن أى مخرج حتى ولو كان غزلاً بسيطاً مع الرجال، الا أن يتجهن نحو بنات جنسهن. (٨٣)»

وفي مكان آخر من كتابها، تصف لنا هذه الكاتبة أن ذلك ماكان يحدث لاثنتين تعرفهما تماماً فهذه الأولى «ذات النظرات التي تخلب الأبواب كأنها نجمة سينمائية والتي كان يمكنها أن تكون كذلك فيما لو نشأت وترعرعت في بيئة أخرى. لقد كنت أشاهدها وأنا مشدوهة بجمالها وصفاء قسماتها والتي كانت تخفي تحت طياتها ذكاء واهتماماً بالعالم الذى حولها لربما كان بلا شك قادها الى حياة غنية ترضى بها أكثر فيما لو كانت تعلمت وتحررت. ولكنها كانت تضيق مواهبها، غير المشكوك فيها، في المزاح مع الحريم. لقد كانت مثل الأخرى تعزى نفسها بسبب فقدانها لزوجها الذى ذهب الى المهجر، في عشق النساء الأخريات. (٨٤)

١٤

الا أن الهجرة من ناحية ايجابية قد ساعدت المرأة اليمنية على أن تأخذ على عاتقها بعض المسؤوليات التي كانت من مهام الرجل. فالهجرة الكبيرة للرجال قد جعلت المرأة الممثل البالغ الوحيد للأسرة. فرحيل رب الأسرة وغيره من رجالها البالغين يلقي على عاتق الزوجة أيضاً مسؤوليات جديدة. فكونها رب الأسرة المؤقت يجعلها تلتزم بمهام جديدة تولى عنها رب الأسرة المهاجر. وتنطوى احدى هذه المهام على قدر كبير من مسؤولية اتخاذ القرارات التي كانت وفقاً على الرجل. وهكذا فان الدور الذى تلعبه المرأة في اقتصاد الاسرة قد توسع بشكل جوهري.. وبهذا الشكل تصبح الزوجة أثناء غياب زوجها في مرتبة اجتماعية مساوية على الأقل

لمرتبة الابن الأكبر في الأسرة اذا كان دون سن الزواج من حيث السلطة ضمن العائلة. (٨٥)

ومما ساعد المرأة على القيام بالواجبات التي كانت أساسا من مهام الرجل كالزراعة، هو أنه بفضل ادخال بعض المكتشفات الحديثة من الآلات كمكائن طحن الحبوب والقوارير الخوائية، ومكائن الخياطة والسيارات قد قلص كثيرا من وقتها الذي كانت تصرفه يوميا لانجاز تلك المهام التقليدية اليومية الواجب عليها انجازها.

وبالمقارنة مع ما أحدثته الهجرة بالنسبة للمرأة في الريف العماني في هذا المجال فاننا نجد أن دورها لم يتغير كثيرا هناك كدور شقيقتها في اليمن وذلك بسبب أن الهجرة في اليمن أقدم وأشمل، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن أي تغيير يحدث في عمان يكون بخطوات رتيبة بسبب المذهب الاباضي المتزمت هناك نوعا ما. ففي دراسة ميدانية أخيرة أجريت في عمان عن أثر الهجرة في تغيير دور المرأة في الريف هناك، يخلص الباحثان الى أنه على الرغم من اتساع آفاق النشاطات التي تشارك فيها المرأة فما زالت هناك قيود واضحة أمامها.

«ان دور المرأة في المجتمع العماني في الريف مازال محدودا للغاية، ومع ذلك فان هناك اتجاهات تدريجيا نحو تخطي القيود ان تأخذ المرأة على عاتقها الان وبشكل متزايد، بعض المسؤوليات المنزلية، الخاصة برب الأسرة الغائب عن المنزل وهذا بالضرورة لا يعني توقف المرأة عن اداء مهامها التقليدية لكي تقوم بالمهام الجديدة بل يعني احتواء هذه المسؤوليات الجديدة. غير أن هذا التوسع في دور المرأة لم يؤد الى ارتفاع مكانتها، وذلك لأن القبول العرفي بالمكانة الاجتماعية المتدنية مازال سائدا، وهو يمثل عقبة رئيسية في وجه توسيع دور المرأة في حياة المجتمع ومساهمتها الفعلية في الحياة الاقتصادية للمناطق الريفية. ومن غير المستطاع التغلب على هذه العقبة خلال جيل واحد. ومالم يقتنع المجتمع بأن باستطاعة النساء المشاركة في الحياة العامة بشكل كامل، فلن يتسطن تقديم المساهمة التي بمقدورهن». (٨٦)

أما في اليمن فان دور المرأة في العمل بارز للعيان وهونائج عن أسباب نوعية كثيرة منها الهجرة ذاتها. وهذه ملاحظة أحد الرحالين العرب الذين زاروا أواسط اليمن قبل حوالي أربعين عاما بشأن مشاركة المرأة الفعالة في أعمال الرجال:

«وفي أثناء الطريق كان يمر بنا كثير من النساء القرويات ذاهبات بمفردهن

أو مع رجالهن الى الحقول والجبال لقضاء الأعمال المختلفة. والنساء القرويات في اليمن يقمن بمعظم أعمال الرجال من زراعة وحرث ونقل وذهاب الى الأسواق لبيع الحاصلات وجلب البن وتقشيره الى غير ذلك من الأعمال الخشنة. وعلاوة على مشاركتهن في هذه الأعمال فانهن يقمن بأعمال منزلهن خير قيام و يعنين بتربية أطفالهن. وقد لاحظت أنهن نشيطات جدا على العمل و يشتغلن ليل ونهار دون كلل أو ملل ولا يتناولن من الراحة الا قسطا يسيرا». (٨٧)

١٥

لقد قامت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمن واطاحت بالنظام الامامي الكهنوتي الذي استمر حوالي الالف عام واقامت على انقاضه حكما جمهوريا أعلن عن أهدافه العصرية كأى نظام جمهورى آخر في الوطن العربي، ويهمنا في هذا المجال أن نذكر أن الفتاة والمرأة في شمال اليمن بدأت منذ قيام الثورة تعرف طريقها الى المدرسة والمصنع. فقد أصبحت مدارس البنات تغطي الان كل مراحل التعليم. والفتاة اليوم تلتحق بالجامعات خارج اليمن وفي جامعة صنعاء ذاتها جنبا الى جنب مع زميلها الطالب اليمني. فقد بدأت ظاهرة الحجاب تختفى أيضا في المدن اليمنية ذاتها، كما أن برامج محو الأمية قد قطعت أشواطا لا بأس بها في طريق تحرير المرأة من الجهل. أما في مجال العمل فان معظم عمال مصنع الغزل والنسيج في صنعاء هم من النساء العاملات. فالمرأة تعمل الان في التدريس والتمريض والاعمال الكتابية وفي الاذاعة والتلفزيون. وفي حكومة المقدم ابراهيم الحمدي بدى التفكير في معالجة قضايا الزواج والمهور بما يتناسب ووضع المرأة الجديد بعد قيام الثورة. الا أن التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للمرأة في شمال اليمن ليس بنفس الدرجة الذى هو عليه في جنوب اليمن كما سنرى. وذلك لأسباب كثيرة منها أن تعليم المرأة واطلالها على المدينة الحديثة كان أسبق في الجنوب منه في الشمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهناك اختلاف بين النظاميين السياسيين في شمال اليمن وجنوبه، ونظرة كل منها الى الدور الحقيقي للمرأة اليمنية في المجتمع الجديد.

أما في جنوب اليمن فعندما قامت ثورة الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣م بكفاحها المسلح ضد الوجود البريطاني فان شوطا لا بأس به من تعليم المرأة كان قد قطع في هذا المضمار. ففي أواخر الخمسينات كان التعليم الثانوي للبنات قد ترسخ نوعا ما، كما أن عددا من النساء كن يعملن في التدريس والتمريض. وقد شاركت أعداد منهم في الحركة الوطنية في ذلك الوقت وأرسلت بعضهن للدراسة في الخارج. ولم يقتصر تعليم البنات على فتيات مستعمرة عدن وانما شمل أيضا بعض مدن محمية عدن الشرقية في حضرموت.

وقد سبق أن رأينا أن المناداة في اصلاح أوضاع المرأة والبنات في عدن قد بدأ في الثلاثينات، وأن الحركة انتهت الى المناداة الصريحة للسفور في أواخر الخمسينات وخروج بعض الفتيات بالفعل في مظاهرة لذلك الغرض.

وعند قيام حركة الكفاح المسلح نجد أن بعض النساء يشاركن مشاركة فعالة في المظاهرات، وتهرب الأسلحة، وايواء الثوار، بعد قيامهم بعملياتهم الفدائية، في البيوت في عدن.. وحتى في جبال ردفان حيث كانت بداية الثورة المسلحة نجد أن المرأة تشارك أخاها في حمل البندقية لمحاربة جنود الانجليز، ومن أشهر الاضرابات التي قامت بها الفتاة اليمنية اضراب طالبات كلية البنات في عدن والذي أدى الى انتشار الاضرابات الطلابية التي استمرت منتشرة الى أن خرج الانجليز من عدن واستقل الجزء الجنوبي من اليمن.

وبعد الاستقلال مباشرة لم تحدث أية تطورات جذرية في وضع المرأة وإنما ازدادت مشاركتها بشكل ملحوظ في الأعمال المكتبية والطباعة وذلك بسبب أن كثيرا من تلك الوظائف كانت تشغل من قبل الأجنيبات قبيل الاستقلال. وبسفر تلك الأجنيبات، ثم ادخال اللغة العربية بدلا من الانجليزية في تلك الأعمال، أصبح المجال مفتوحا لاستيعاب عدد كبير من النساء والفتيات في هذه الوظائف. كما أن الفرص للدراسة الجامعية في الخارج بعد الاستقلال أصبحت متوفرة فذهبت أعداد منهن للتحصيل العلمي.

(١٦)

أن التطورات الجذرية لحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد حدثت بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م التصحيحية، وبالذات بعد صدور برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، والدستور الوطني الصادر في نوفمبر ١٩٧٠م حول المساواة بين الرجل والمرأة. فقد جاء في البرنامج مايلي:

«ان التغيير الجذري لطبيعة الحياة المختلفة التي تعيشها المرأة اليمنية ومساواتها بالرجل، والدفع بها لأن تأخذ مكانها الطبيعي في الحياة العامة والسياسية والاجتماعية الجديدة، وكذلك مشاركتها في عملية الانتاج ودعم وتشجيع منظمة الاتحاد العام لنساء اليمن وحركة المرأة اليمنية في الاقليم وماتطرحه في نشاطاتها الاجتماعية من برامج ومخططات تهدف الى تطوير المرأة والاسرة اليمنية، سوف يضيف قوى جديدة عاملة الى صفوف الثورة تساهم بامكانيات كبيرة في خدمة الثورة وتطورها».

كما أن المادة (٣٦) من الدستور قد نصت بأن «تضمن الدولة حقوقا

متساوية للرجال والنساء وتوفر بشكل تقدمي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة « (٨٨) ومنذ عام ١٩٧١م وضعت مسودة قانون الأسرة للمناقشة بين صفوف التنظيم واللجان الشعبية والمستشارين القانونيين وفي الصحافة. ثم شكلت وزارة العدل لجنة مهمتها أن تحمل مشروع قانون الأسرة وتطوف به على الناس في مختلف أرجاء البلاد. وقد ضمت اللجنة مآذونين شرعيين وأئمة مساجد ومسؤولين من وزارة العدل، ثم انضم إلى هذه اللجنة ممثلات عن اتحاد نساء اليمن. واشترك في مناقشة القانون المحافظون ونقابيات العمل والطلاب وبقية المؤسسات الجماهيرية. وكانت هذه المناقشات تتم في اجتماعات جماهيرية مفتوحة مع اللجنة.

ومن الجدير بالذكر أنه قبل مناقشة مسودة الدستور وإصداره في عام ١٩٧٤م قام المسؤولون في المحافظة الثالثة في منطقة زنجبار بإصدار منشور قبل حوالي ثلاثة أعوام.

الحواشي

- (١) أنظر الدكتور محمود الغول. حفيدات بلقيس. مجلة العربي، العدد ٦٢، ١٩٦٤، ص ٢٤-٣١.
- (٢) أنظر/عبدالله الحبشي. دراسات في التراث اليمني، دار العودة، بيروت ١٩٧٧، ص ٧٣-٨٣.
- (٣) سعيد عوض باوزير. الفكر والثقافة في التاريخ الحضرمي. ١٩٦١ ص ٩٩.
- (٤) محمد بن محمد زبارة. نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الالف، القاهرة، ١٣٥٩ هـ القسم الأول، ص ٧٠٩-٧١٩.
- (*) د. عبد العزيز المقالح. شعر العامية في اليمن. دار العودة، بيروت ١٩٧٨، ص ٤٠١-٤٠٢.
- (٥) عمر الحواوي، حديث مع المستشرق التقدمي مكسيم رودنسون، مجلة أنحكمة، عدن، العدد (٢٥) ديسمبر ١٩٧٣م، ص ٩.
- (٦) Knox-Mawer. *The Sultans Came to Tea*. John Murray, 1961. P. 56.
- (٧) Naval Intelligence Div. *Western Arabia and the Red Sea*. (for official use only). London, 1946. P. 436.
- (٨) G. H. Brown. *Social and Economic Conditions and Possible Development in Socotra* (in stencil) 1966. Beduin p.2
- (٩) R. b. Serjeant. *The White Dune at Abyan. An Ancient Place of Pilgrimage in Southern Arabia*. J.S.S. 1971, Vol. 16. pp. 80-1
- (١٠) *Ibid* p. 82.
- (١١) *Ibid*. pp. 76-80.
- (١٢) فؤاد حمزه. في بلاد عسير، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١، ص ٨٠-٨١.

- (١٣) المصدر ذاته. ص ١٣١
- (١٤) الدكتوراة ايفاهويك. سنوات في اليمن وحضرموت. ترجمة خيرى حماد، دار الطليعة، ١٩٦٢ ص ١٥٧.
- (١٥) نزيه مؤيد العظم. رحلة في بلاد العرب السعيدة. ج. ١، مطبعة عيسى البابي ص ١٩٣٧، ص ٤٧، ٩١.
- Knox-Mawer. *op. cit.*, p. 140. (١٦)
- د. عبد العزيز المقالح. شعر العامية في اليمن (رسالة دكتوراه) دار الودعة، ١٩٧٨، ص ٣٩٩. (١٧)
- د. محمد مصطفى الشعيبي، اليمن الدولة والمجتمع. النهضة، ١٩٧٥ ص ٨٠. (١٨)
- Western Arabia and the Red Sea. pp. 436-7.* (١٩)
- R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation from Mukalla with Notes on Marriage Customs.* 1962. pp. 493-4 (٢٠)
- دكتوراه ايفاهويك. سنوات في اليمن حضرموت. ص ٣٦. (٢١)
- Doreen Ingrams. *A Time in Arabia.* John Murray, 1970. p.24. (٢٢)
- دكتوراة كلودي فايان. كنت طييبة في اليمن. دار الطليعة، ١٩٦٠، ص ١٤١. (٢٣)
- Doreen Ingrams. *op. cit.* pp. 28-29. (٢٤)
- عبد الرزاق الهلالي. حقائق وطرائف من تاريخ التعليم في العراق. مجلة آفاق عربية، العدد ١١ تموز ١٩٧٨، ص ٩٨ - ١٠٥. (٢٥)
- Doreen Ingrams. *op. cit.*, p. 26. ٢٦
- Ibid.* p. 62 (٢٧)

- (٢٨) كلودى فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٧١ - ١٧٢.
- (٢٩) محمد عبد القادر بامطرف. الشهداء السبعة. بغداد ١٩٧٤، ٣٣
- (٣٠) ابن المجاور. صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز. تحقيق اوسكر لوففرين
ليدن، ١٩٥١، ج ١، ١٤٥
- (٣١) ابن المجاور. المصدر ذاته. ج ١، ص ١٤٦
- (٣٢) ابن المجاور. المصدر ذاته. ج ١، ص ١٣٤ - ٥
- (٣٣) د. كلودى فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٨٧.
- (٣٤) المصدر ذاته. ص ١٧٩.
- (٣٥) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣١
- (٣٦) فايان. المصدر ذاته. ص ١٩٥ - ١٩٦
- (٣٧) Knox-Mawer. *op. cit.*, p. 92.
- (٣٨) *Western Arabia and the Red Sea*. p. 434.
- (٣٩) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣٣ - ١٣٤.
- (٤٠) الشعيبي. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨٠.
- (٤١) كلودى فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٩٠.

- (٤٢) Knox-Mawer. *op. cit.*, pp. 95-7.
- (٤٣) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ١٣٢.
- (٤٤) المصدر ذاته. ص ١٣٣.
- (٤٥) ابن المجاور. صفة بلاد اليمن. ج ٢. ص ١٩١-١٩٢.
- (٤٦) *Western Arabia and the Red Sea*. p. 436.
- (٤٧) *Ibid*, p. 431.
- (٤٨) A.S. Bujra. *The Politics of Stratification*. (Ph.d thesis) Oxford, 1971, p. 131.
- (٤٩) R.B. Serjeant. *The Saiyids of Hadhramawt*. London, 1957, pp. 21-22.
- (٥٠) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation....* p. 494.
- (٥١) A.S. Bujra *op. cit.*, p. 93
- (٥٢) *Ibid* p. 95
- (٥٣) *Ibid* p. 104
- (٥٤) محمد الشعيبي. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨١.
- (٥٥) فؤاد حمزه. في بلاد عسير. ص ٨١.
- (٥٦) A.S. Bujra. *op. cit.*, p. 181.
- (٥٧) دكتوراه ايفاهويك. سنوات في اليمن وحضرموت. ص ٢٥.
- (٥٨) دكتوراه كلودي فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٩.
- (٥٩) نزيه العظم. رحلة في العربية السعيدة. ص ٩٠.
- (٦٠) د. كلودي فايان. كنت طيبة في اليمن. ص ١٩٢.

- (٦١) المصدر ذاته. ص ١٩٥.
- (٦٢) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation*.... pp. 496-7.
- (٦٣) د. محمد الشيعيني. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٧٤.
- (٦٤) Knox-Mawer. *op. cit.* pp. 92-3.
- (٦٥) F. M. Hunter. *An Account of the Settlement of Aden*. London, 1877, p. 43
- (٦٦) *Ibid.* p. 42
- (٦٧) See text in Serjeant's. *Recent Marriage Legislation*.... pp. 472-98.
- (٦٨) *Ibid.*
- (٦٩) الشيعيني. اليمن الدولة والمجتمع. ص ٨١.
- (٧٠) المصدر ذاته. ص ٧٩.
- (٧١) *Western Arabia and the Red Sea*. p. 433.
- (٧٢) ابن المجاور. صفة بلاد اليمن ج ١، ص ٥٦.
- (٧٣) R.B. Serjeant. *Recent Marriage Legislation*.... p. 495.
- (٧٤) أحمد محمد سعيد الأصنج. نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة. ١٩٣٤ مطبعة الثوري بمصر ص ٢٨ - ٢٩.
- (٧٥) المصدر ذاته. انظر ص ٩ - ١٤، ٨٢ - ٨٩.
- (٧٦) Serjaent. *op. cit.*, pp. 490-8.
- (٧٧) Faroul Lugman. *Local Customs*. in "Welcome to Aden. 1963 p. 208
- (٧٨) Knox-Mawer *op. cit.*, p. 92.

(٧٩) Doreen Ingrams. *op. cit.*, p. 126.

(٨٠) *Ibid.* pp. 127/8.

(٨١) Frya Stark. *The Southern Gates of Arabia*. 1957, p. 120.

(٨٢) محمد انعم غالب. غريب على الطريق. (ديوان شعر). مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٤، عدن.

(٨٣) Doreen Ingrams, *op. cit.*, pp. 62/63

(٨٤) *Ibid.* p. 26.

(٨٥) س. ليتس، د بيركس. دور المرأة في الريف العماني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٠، أبريل ١٩٧٧، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٨٦) الانسة س. ليتس ود. بيركس. دور المرأة في الريف العماني. مجلة دراسات الخليج العربي ص ١١١.

(٨٧) نزيه مؤيد العظم. رحلة في بلاد العربية السعيدة. ص ٨٩.

(٨٨) في الدستور المعدل الصادر في ١٢/١٩٧٨م، أضيفت الى المادة «وتعمل الدولة كذلك على خلق الظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين المشاركة في العمل الانتاجي ودورها في نطاق الحياة العائلية وتعطي للمرأة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهني».

(٨٩) أنظر سليم زبال. تحقيق حول دلتا أبين. مجلة العربي، العدد ١٦٢، مايو ١٩٧٢م، ص ١٠٨ - ١٣٠.

(٩٠) د. أنيس فوزي قاسم. تقرير. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٨، أكتوبر ١٩٧٦م، ص ١٩٨.

(٩١) المصدر ذاته. ص ١٩٩ تعتبر هذه المادة «انعطافاً جذرياً في مجال التشريع في الأحوال الشخصية».

حيث يقول عن هذه المادة ما ترجمته بأن لها نكهة اشتراكية مميزة لأن النفقة في التشريع الاسلامي محتمة على الزوج

See.I. Ghanem. A note on Law No 1 or 1974. *Arabian Studies*. III. 1976. p. (٩٢
195.

(٩٣ حول بعض مايكتب ومايقال عن تحرير المرأة. صحيفة ١٤ أكتوبر، عدن ص
٥٠،٤ يناير ١٩٧٩م.

(٩٤ برنامج الحزب الاشتراكي اليمني. المؤتمر الأول ١١ - ١٣ أكتوبر ١٩٧٨م،
ص ٣٤.



The Position of Women In Yemeni Society

S. Naji

The study is divided into two parts, the first one deals mainly with the position of women in the society of 'Natural' Yemen from the ancient time of the queen of Sheba until the occurrence of the two modern Revolutions in North and South Yemen in 1962 and 1963 respectively. Among the subjects covered in part one of this study are: women's autonomy in certain areas and limitations to their freedom in others; women's treatment as slaves and commodity; Kafaah marriage; early marriage; polygamy; bride-price; brides as an economic asset in rural areas; oppressive wedding night customs. The emigration of men and its psychological influence on women, and finally the new economic roles of women as a result of male emigration.

The second part of the study covers the beginning of Reform Movement in Aden; the effect of the Yemeni revolutions on the position of women and in particular, the emancipation of women in Democratic Yemen as embodied in the Constitution 1970 and the 1974 Family Law, pointing out the more interesting provisions in the law, such as for example article (9) where a marriage may not be concluded where the difference in ages is more than 20 years; and art. (11) which provides that the permission of the court is required before a second marriage may be concluded; or art. (25) Which abolishes extra-judicial talaq and provides that dissolution of a marriage must be judicial; or art. (29) which states that either spouse may petition for dissolution of the marriage, or (b and) which entitles a wife to petition for a judicial decree of dissolution.